البحوث والدراسات

العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت منذ النشأة حتى عام ١٩٦٢

د. فيصل مخيط أبو صليب*

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تحليل العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة من نشأتها إلى وضع الدستور فيها عام ١٩٦٢. وتفترض الدراسة أن تطور النظام السياسي في الكويت خلال هذه الفترة كان متأثراً بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي في استعراض الأحداث التاريخية التي مرت بعملية التطور السياسي في الكويت، وكذلك المنهج التحليلي في رصد وتحليل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت.

توصلت الدراسة إلى أن تطور النظام السياسي في الكويت كان متأثراً بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد لعبت العوامل المتعلقة بشخصية حكام الكويت دوراً مهماً في تطور النظام السياسي في الكويت، وخصوصاً الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥)، والشيخ أحمد الجابر (١٩٢١- ١٩٥٠)، والشيخ عبدالله السالم (١٩٥٠- ١٩٦٥).

مقدمة:

مر النظام السياسي في الكويت بمراحل رئيسية في عملية تطوره منذ نشأة الكويت حتى تأسيس الدستور في عام ١٩٦٢، وتعتبر تجربة المشاركة الشعبية في الحكم في الكويت من التجارب الرائدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية؛ حيث ترجع الجذور التاريخية لهذه التجربة إلى المراحل المبكرة من

* أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

نشأة الكويت، التي قام الحكم فيها منذ تأسيسه على أساس مبدأ الشورى، وذلك عندما اختار أهالي الكويت الحاكم الأول صباح الأول بطريقة توافقية وتشاورية. وقد كانت طريقة اختيار الحاكم الأول أقرب إلى شكل العقد الاجتماعي غير المكتوب بين الحاكم والمحكومين؛ إذ كان هذا العقد يقوم على أساس فكرة البيعة مقابل الشورى.

وقد ظهرت في بدايات القرن الماضي أولى المحاولات في الكويت لما يمكن تسميته بـ "تقنين" أو "مأسسة" المشاركة الشعبية في الحكم، وذلك عندما تم تشكيل "مجلس الشورى" في الكويت في عام ١٩٢١، ثم تطورت تجربة المشاركة الشعبية في الحكم من خلال تأسيس "المجلس التشريعي" في عام ١٩٣٨، وترسخت هذه التجربة بعد استقلال الكويت في عام ١٩٦١ وإصدار الدستور في عام ١٩٦٢ الذي مازال معمولاً به في الكويت إلى يومنا الحاضر.

وقد شهد النظام السياسي في الكويت عملية تطور سياسي انتقلت به بشكل تدريجي من النظام الذي يمكن وصفه بـ "العشائري" في المراحل المبكرة من نشأة الكويت، إلى النظام "الدستوري" الذي ظهر منذ عام ١٩٦٢ وما زال مستمراً إلى اليوم. وتحاول هذه الدراسة البحث في العوامل التي كان لها تأثير في تطور النظام السياسي في الكويت منذ نشأتها حتى وضع الدستور في عام ١٩٦٢. وتفترض الدراسة أن عملية التطور السياسي في الكويت خلال هذه الفترة محل الدراسة كانت نتاجاً لتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز بشكل معمق على تحليل العلاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على تطور النظام السياسي في الكويت، وكذلك الربط بين تأثير البيئة الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي لدولة صغيرة في النظام الدولي، وهي الكويت.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في

الكويت خلال الفترة الممتدة من نشأة الكويت حتى عام ١٩٦٢، كما تحاول الدراسة تحديد المراحل الرئيسية في تطور النظام السياسي في الكويت، ورصد أهم سماته وملامحه خلال هذه الفترة الزمنية.

أسئلة الدراسة وفروضها:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس، وهو: ما أهم العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة من نشأة الكويت حتى عام ١٩٦٢؟ كما تحاول الدراسة الإجابة عن أسئلة فرعية، هي: ما أهم المراحل الرئيسية في تطور النظام السياسي في الكويت؟ وما أهم سمات هذه المراحل الرئيسية؟ وتفترض الدراسة أن تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة محل البحث كان انعكاساً لتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيس المنهج التاريخي الذي يركز على استعراض الأحداث التاريخية التي شهدتها عملية التطور السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، كما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي في رصد وتحليل تأثير العوامل الداخلية والمتغيرات الخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت.

حدود الدراسة:

تمتد حدود الدراسة الزمنية خلال الفترة من نشأة الكويت، وترتبط بتولي الحاكم الأول صباح الأول الحكم في الكويت، (ولا يمكن تحديد تاريخ توليه الحكم بدقة؛ حيث إن المصادر التاريخية اختلفت في تحديد السنة التي تولى فيها الحكم)، إلى وضع دستور الكويت في عام ١٩٦٢. وقد اختير تولي الحاكم الأول كبداية للدراسة؛ لأنه يمثل تاريخ تأسيس الكويت بوصفها كياناً سياسياً، في حين اختير عام ١٩٦٢ نهاية لهذه الدراسة؛ لأنه يمثل تاريخ إصدار الدستور الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي في الكويت.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع التطور السياسي في الكويت، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر –: دراسة غانم النجار (مدخل للتطور السياسي في الكويت، ٢٠٠٠). التي يتناول فيها موضوع التطور السياسي والاقتصادي في الكويت، مع التركيز على الفترات التي بدأت المؤسسات السياسية فيها بالظهور، خصوصاً خلال فترة الشيخ أحمد الجابر وفترة الشيخ عبدالله السالم. ويستعرض الباحث تجربة المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ ونتائجها، والعوامل التي أدت إلى فشل هذه التجربة. كما يتطرق الباحث لفترة حكم الشيخ عبدالله السالم وعلاقته بالإنجليز، والتجار، والعائلة الحاكمة، والقوى السياسية الناشئة.

ودراسة عبدالرضا أسيري (النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، ٢٠١٢): التي يركز فيها على دراسة النظام السياسي في الكويت من جميع جوانبه، ولا تركز هذه الدراسة بشكل محدد على موضوع تحليل تطور النظام السياسي في الكويت؛ بل تتناول موضوعات، أهمها اختصاصات السلطات العامة في الدولة، والانتخابات البرلمانية والتنظيمات السياسية في الكويت.

وهذه الدراسات على الرغم من أهميتها، فإنها لا تركز على محاولة الربط بين تأثير العوامل الخارجية والداخلية في فهم عملية تطور النظام السياسي في الكويت، وهو ما تتميز به هذه الدراسة وتسعى إلى التركيز عليه.

أولاً – نشأة النظام السياسي في الكويت (منذ تولي الحاكم الأول صباح الأول الحكم حتى تولي مبارك الصباح الحكم عام ١٨٩٦):

يختلف المؤرخون في تحديد بداية ظهور الكيان السياسي للكويت وتولي أسرة الصباح الحكم فيها، ويذكر مؤرخ الكويت عبدالعزيز الرشيد أن "هناك أقوالاً متضاربة في السنة التي تأسست فيها الكويت، أو السنة التي هبط أرضها آل الصباح، وليس من تلك الأقوال ما يقطع بصحته أو تطمئن إليه

النفس.. ويصح لنا الجزم به أن الكويت موجودة قبل سنة ١١٣٥ هجرية" (الرشيد، ١٩٩٩: ١٨).

ويقول يوسف بن عيسى القناعي: "لا نعلم على وجه الحقيقة في أي سنة اختير الحاكم الأول للكويت صباح الأول، ولكن اتفق الرواة على أنها ما بين سنة ١١١٠ وسنة ١١٣٠ هجرية (١٦٩٨-١٧١٧ميلادية) على وجه التقريب.. وأنه لما كثر الساكنون في الكويت وخالطهم المهاجرون إليها رأوا من الضروري أن يؤمر عليهم أمير منهم، يكون مرجعاً لحل المشكلات والاختلافات، فوقع اختيارهم على صباح لهذا الأمر، فوافقهم صباح بعد أخذ العهد منهم على السمع والطاعة في الحق" (القناعي، ١٩٨٧: ١٥-١٦)، واشترط عليه أهالي الكويت إقامة العدل وعدم الاستبداد. أما عن السبب وراء اختياره حاكماً لهم، فهناك من يذكر أن أهالي الكويت وجدوا فيه الصفات التي تؤهله للحكم، وهناك من رأى أن السبب وراء اختياره يرجع إلى زعامة والده على قومه عندما كانوا في نجد قبل هجرتهم إلى الكويت. وقد أجمع المؤرخون على أن صباح الأول كان حميد الأخلاق، أقرب الجماعة لاتباع الحق، إلى جانب امتلاكه المقومات الأساسية للحكم، وقدرته على إنهاء الخلافات وإدارة أمور البلدة الصغيرة (نجاة الجاسم، ٢٠١٠: ١٥؛ عبدالله الهاجري، ٢٠٠٩: ٥١). وبصرف النظر عن العوامل التي دفعت إلى اختيار صباح الأول حاكماً للكويت، فإن جميع الروايات التاريخية تشير إلى أن عملية اختياره كانت طوعية، ولم يكن للقوة أو القسر والإجبار أي دور فيها. ولا شك في أن هذه الطريقة السلمية في اختيار الحاكم تعتبر من المؤشرات والدلالات المهمة على جذور الشورى والمشاركة في الحكم في الكويت منذ نشأتها.

وقد انحصرت مهمة الحاكم الأول الشيخ صباح الأول في ترتيب العلاقة بين أهل الكويت، وهي مهمة حينها سهلة لعدة أسباب، أهمها: عدم وجود أهمية كبيرة للحكم في الكويت في بداية الأمر، وهو ما سهّل لأسرة الصباح تولي شؤون الإمارة بطريقة سلمية، وبقبول من جميع الأطراف داخل المجتمع. كما أن

اختيار الأهالي لصباح الأول لإدارة شؤون الإمارة جعله يتمتع بالقبول والرضا الشعبي، إن صح التعبير. ومن ناحية أخرى، فإن مشكلات المجتمع حينها كانت بسيطة وغير معقدة، كما أنه لم تكن هناك تحديات خارجية كبيرة تهدد بقاء الإمارة الصغيرة (عبدالملك التميمي، ٢٠٠٦: ٢٦؛ الهاجري، ٢٠٠٩: ٤٨).

وكان النظام السياسي في الكويت خلال هذه المرحلة الأولى أقرب إلى البدائية البسيطة، ولم يكن هناك شكل مؤسسي بالمعنى الواضح؛ حيث كانت الأعراف والتقاليد هي التي تحكم العلاقات بين الحاكم والمحكوم. ولم تكن سلطة الحاكم في الكويت مطلقة مثل بقية حكام وشيوخ منطقة ساحل الخليج والجزيرة العربية، ووجد حاكم الكويت الأول صعوبة في توفير الاحتياجات اللازمة للمجتمع الجديد، ومن هنا برزت الحاجة إلى تحالف من نوع جديد يضمن استمرار مسيرة هذا المجتمع الوليد، وهكذا نشأ التحالف بين الحاكم وطبقة التجار منذ نشأة الكويت. وقد كان حاكم الكويت خلال هذه المرحلة (الأولى) لا يتخذ أي قرار دون مشورة تجار الكويت؛ ما جعل سلطته في اتخاذ القرار محدودة، وأعطى في المقابل للتجار سلطة مؤثرة في اتخاذ القرار على المستويين الداخلي والخارجي (خلف الشمري، ٢٠١٠: ٤٨؛ الهاجري، ٢٠٠٩: ٥٥).

وفي هذا السياق، يقول عبدالعزيز الرشيد: "إن الحاكم ليس له الرفض ولا الخيار بعد أن يقر رأيهم (أي التجار) على أمر؛ لأن السلطة الحقيقية لهم، وإنما يعطى اسم الرئاسة عليهم تفضلاً، بل لقد يذهب الأمر إلى أبعد من هذا المدى، وهو عجزه عن أخذ الحق من بعضهم" (الرشيد، ص ٩٠-٩١). ويصف يوسف القناعي حاكم الكويت الثاني عبدالله بن صباح الأول بأنه "لا يبت في أمر مهم إلا بعد مشاورة جماعته، ولا يخالفهم فيما يرونه صواباً" (القناعي، ١٩٨٧: ١٦). وفي السياق ذاته، يذكر الرشيد حادثة توضح التأثير الكبير لتجار الكويت في القرارات التي يتخذها الحاكم؛ حيث يقول: إنّ حاكم الكويت الثالث الشيخ صباح الثاني (١٨٥٩-١٨٦٥) حاول فرض ضرائب على البضائع المارة في الجمرك، فرفض التجار هذا القرار، وقالوا للحاكم: "لا نقبل أن تجعل على أموالنا

ما لم يجعله أبوك ولا جدك من قبل "(الرشيد، ١٩٩٩: ٢٢٨)، وقالوا له: "إن كنت في حاجة إلى الأموال فما عندنا شيء يعز عليك فانصاع لإرشادهم" (القناعي، ١٩٨٧: ١٧).

وقد كان الحكم "الشوري" غير المطلق، والسياسة الاقتصادية القائمة على أساس حرية التجارة – من بين أهم العوامل التي أتاحت للتجار فرصة المشاركة المؤثرة في الحياة السياسية (الشمري، ٢٠١٠: ٧٠). وقد أسهمت عوامل خارجية في ازدهار الكويت التجاري، أهمها الطاعون الذي أصاب البصرة في عام ١٧٧٣، واحتلال الفرس لها في عام ١٧٧٥، وهو ما أسهم في أن تصبح الكويت محطة رئيسية لنقل البضائع من البصرة إلى حلب (أحمد أبو حاكمة، ١٩٨٤: ٧٦–٨٠). وفي واقع الأمر، فإن نفوذ طبقة التجار الكبير في عملية اتخاذ القرار السياسي يرجع بشكل كبير إلى الثقل الاقتصادي الذي كانت تمثله هذه الشريحة في الكويت؛ حيث لم يكن للأسرة الحاكمة في تلك الفترة دخل مادي كافٍ يمكن الاعتماد عليه سوى الرسوم المالية التي كان يقدمها التجار، وربما كان "الأمراء أحوج إلى الاقتراض من الأهالي، وكان أدنى تاجر من أهل الكويت يملك أكثر مما يملك الأمراء في ذلك الوقت" (القناعي، ١٩٨٧: ١٧–١٨).

وخلاصة القول: لقد تميز النظام السياسي في الكويت خلال هذه المرحلة بالبساطة وعدم التعقيد، وكان أقرب إلى شكل النظام العشائري التقليدي، أو صيغة "العقد الاجتماعي غير المكتوب" بين الحاكم والمحكومين، على أساس الاتفاق الضمني الذي يقوم على أساس "البيعة في مقابل إقامة الشورى في الحكم"، وهي القاعدة التي استمرت تحكم العلاقة بين الطرفين في الكويت منذ اختيار الحاكم الأول صباح الأول، حتى تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم في عام ١٨٩٦.

ثانياً – التحولات في النظام السياسي في الكويت (منذ تولي الشيخ مبارك الحكم في عام ١٨٩٦ حتى وفاة الشيخ سالم المبارك في عام ١٩٢١):

تحول النظام السياسي في الكويت خلال فترة حكم الشيخ مبارك من

صورة "الحكم المشترك" إلى نهج "الحكم الفردي"؛ كما يقول ستانلي ماليري (وهو طبيب كان يعمل في المستشفى الأمريكي في الكويت، وكان من الذين عاصروا الشيخ مبارك) في مذكراته: إن "مبارك قد حكم الكويت بيد حديدية. وكانت كلمته قانوناً ولم يكن يسمح لأي من رعاياه بالاحتفاظ بعربة أو حتى بجواد للركوب" (ستانلي ماليري، ٢٠١٢: ٤٢). في حين نتج عن ظروف تولي الشيخ مبارك الحكم ظهور معارضة داخلية لحكمه، تمثلت في الصراع الذي نشأ بينه وبين أحد التجار المعروفين في الكويت وهو يوسف الإبراهيم، الذي كان يرتبط بعلاقة مصاهرة مع الشيخ محمد الصباح والشيخ جراح الصباح. وقد انتقل يوسف الإبراهيم إلى خارج الكويت بعد تولي الشيخ مبارك الحكم، وسعى إلى التحالف مع أطراف إقليمية، في مقدمتها الدولة العثمانية، وعبدالعزيز الرشيد في شمال الجزيرة العربية، وجاسم آل ثاني في قطر، من أجل إسقاط حكم الشيخ مبارك في الكويت (الشمري، ٢٠١٠؛ الجاسم، ٢٠١٠: ٨٩).

ونتيجة لهذه الظروف التي تمثلت في المحاولات الخارجية لإسقاط حكمه، وأطماع القوى الإقليمية في بسط نفوذها على الكويت، التقى الشيخ مبارك في السنة الأولى لحكمه بالوكيل السياسي البريطاني في بوشهر الكولونيل ميد Mede، وطلب الحماية من بريطانيا بشكل رسمي، ولكن الحكومة البريطانية تحفظت في بداية الأمر على هذا الطلب؛ لعدم رغبتها في الدخول في مواجهة مع الدولة العثمانية. وحينها قام الشيخ مبارك بمناورة سياسية ذكية من خلال طلب الحماية من الإمبراطورية الفارسية، وكذلك طلب من روسيا وفرنسا، كما قام بالتلويح بأنه سوف يعقد اتفاقاً مع الدولة العثمانية في حال عدم قبول بريطانيا توقيع اتفاقية الحماية مع الكويت، وهو الأمر الذي شكّل ضغطاً سياسياً على بريطانيا، وأدى إلى تغيير موقفها والموافقة على توقيع اتفاقية الحماية مع الشيخ مبارك. وقد استطاع الشيخ مبارك اللعب بنجاح على التناقضات السياسية بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في المنطقة (الشمري، ٢٠١٠: ١٧٥–١٨١؛ فتوح الخترش، ١٩٨٤: ٣٢).

اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩:

في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ قام الشيخ مبارك بتوقيع الاتفاقية مع بريطانيا، "والتزم فيها مبارك هو وورثته ومن يخلفه في الإمارة، بألا يستقبل أي وكيل أو ممثل لأي دولة أجنبية أو حكومة في الكويت، كما تعهد فيها بألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو أن يقدم للاحتلال أي جزء من أراضيه لأي حكومة، وفي المقابل وعدت الحكومة البريطانية بأن تؤيد مبارك وبأن تحميه هو وورثته ومن يخلفه في الإمارة ضد أي نفوذ أجنبي، كما دفعت له الحكومة البريطانية ١٥ ألف روبية (نحو ألف جنيه إسترليني)" (الخترش، ١٩٨٤: ٣٦).

– أهم العوامل وراء إبرام اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩:

يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل دفعت الشيخ مبارك إلى إبرام هذه الاتفاقية مع بريطانيا؛ حيث شهدت فترة حكم الشيخ مبارك تغير الظروف الداخلية والخارجية بشكل ملحوظ؛ فقد ظهرت المعارضة لحكمه وتزعمها التاجر الكويتي يوسف الإبراهيم وأبناء الشيخ محمد والشيخ جراح الصباح، كما شهدت فترة حكمه توسعاً في المشاريع الاستعمارية للقوى الأوروبية، وضعفاً للإمبراطورية العثمانية، واندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ (أبو حاكمة، ١٩٨٤: ٣٠٥).

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ النشاط الاستعماري الألماني يتزايد في الدولة العثمانية؛ حيث كانت ألمانيا ترغب في توسيع مستعمراتها في آسيا وإفريقيا في هذه الفترة، وقد تزامن حكم الشيخ مبارك مع ضعف الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى وزيادة النفوذ الألماني فيها، وظهر إلى السطح في هذه الفترة مشروع خط سكة حديد برلين – بغداد، وهو مشروع يبدأ من خليج البوسفور في إسطنبول وينتهي في ساحل الكويت، بعد أن تم الربط بين إسطنبول وبرلين. وكان الدافع من وراء هذا المشروع رغبة ألمانيا في الحصول على قاعدة لها في الخليج العربي؛ حيث تكون نهاية خط سكة الحديد في أراضي الكويت. وقد أرسلت ألمانيا إلى شيخ الكويت مبارك الصباح بعض

الخبراء؛ ما أثار مخاوف بريطانيا؛ إذ إن تنفيذ مثل هذا المشروع يعني نهاية للنفوذ البريطاني في هذا الجزء الحيوي من العالم. ويعتبر مشروع خط برلين – بغداد من أهم العوامل التي دفعت بريطانيا إلى توقيع الاتفاقية مع شيخ الكويت لضمان عدم حصول أي قوة دولية أخرى على نفوذ في الكويت ومنطقة الخليج (الخترش، ١٩٨٤: ٤٠؛ أبوحاكمة، ١٩٨٤: ٣١٥؛ الهاجري، ٢٠١٧: ١٩٣؛ تطور العلاقات الكويتية – البريطانية).

وقد عارضت روسيا مثل هذا المشروع الذي يشكل تهديداً لمصالحها في الشرق الأدنى، ويؤدي إلى زيادة قوة عدوتها التقليدية تركيا. ويعتبر هذا المشروع من العوامل الرئيسية التي أسهمت في اندلاع الحرب العالمية الأولى (حسن الإبراهيم، ١٩٨٠: ٥١). وقد كانت روسيا معنية بهذه التطورات الجارية في الكويت؛ فتقدمت في عام ١٩٠٠ بطلب إلى السلطات العثمانية للحصول على تنازل لإقامة مشروع خط حديدي يربط بين طرابلس على ساحل البحر الأبيض المتوسط وميناء الكويت على ساحل الخليج العربي، وهو المشروع المعروف باسم "كونت كبنست"، مع إنشاء محطة للتزود بالفحم في الكويت، وكان هدف الروس مواجهة المشروع الألماني في الخليج، ومنع بريطانيا من ممارسة سيطرتها الكاملة على الكويت (الخترش، ١٩٨٤: ٤٣؛ صبري الحمدي، ٢٠١٣: ٣٣، الخصوصي، ١٩٧٩: ١١٧–١١٩؛ الخصوصي، ١٩٨٤: ٦٥).

وبناءً عليه، فإنه يمكن القول إن دوافع الشيخ مبارك إلى عقد الاتفاقية مع بريطانيا تتلخص في خشيته من تحركات المعارضة في الخارج التي تحالفت مع أطراف خارجية للإطاحة بحكمه، وتخوفه من سيطرة الدولة العثمانية على الكويت، خصوصاً بعد اتصالات يوسف الإبراهيم بوالي البصرة العثماني حمدي باشا. وكذلك رغبة الشيخ مبارك بتقليد تجارب المشيخات المجاورة التي عقدت اتفاقيات مماثلة مع بريطانيا؛ حيث تشير الوثائق إلى أن الشيخ مبارك تقدم إلى الإنجليز بطلب الحماية البريطانية عقب تسلّمه كتاباً من الشيخ عيسى حاكم البحرين يؤكد فيه أنه يتمتع بالسلم في ظل الحماية البريطانية. وفي

المقابل، فإن دوافع بريطانيا إلى قبول طلب الحماية على الكويت تتمثل في سعي الإنجليز لمواجهة النفوذ الروسي والألماني في منطقة الخليج العربي؛ إذ واجهت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر منافسات حادة من جانب ألمانيا وفرنسا وروسيا لرغبة هذه الدول في إيجاد نفوذ لها في منطقة الخليج، يمكّنها من إضعاف نفوذ بريطانيا في هذه المنطقة وفي أهم مستعمراتها في الهند (الخصوصي، ١٩٨٤: ٦٢، ١٣٧).

وقد شهد النظام الدولي في نهاية القرن التاسع عشر تحولات في هيكليته من شكل النظام أحادي القطبية في أوروبا، الذي كانت تهيمن عليه ألمانيا في ظل حكم بسمارك، إلى شكل النظام ثنائي القطبية الذي شهد ظهور تكتلين متنافسين في أوروبا؛ حيث تكونت جبهة ثلاثية من بريطانيا وفرنسا وروسيا أطلق عليها اسم "الوفاق الثلاثي"، في مواجهة "الحلف الثلاثي" المكون من الإمبراطورية المجرية وإيطاليا. وكانت المناطق الاستعمارية في إفريقيا وآسيا – بما فيها منطقة الخليج العربي – ساحة لهذا التنافس الاستعماري (محمد السيد سليم، ٢٠٠٨: ١٧: ٢١٤). وقد اقتنع بسمارك في نهاية فترة حكمه (١٨٨٤– ١٨٩٠) بأهمية السيطرة على بعض المستعمرات. وبحكم الموقع الجغرافي أصبحت الدولة العثمانية وتوابعها في المشرق العربي من أهم المناطق التي سعت ألمانيا إلى بسط نفوذها فيها. وتزامنت هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مع ظهور التحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا (سلطان الأصقة، ٢٠١٤: ٧٩–٨١).

– أهم العوامل وراء تحول النظام السياسي في الكويت خلال عهد الشيخ مبارك:

شهد النظام السياسي في الكويت تغيراً ملحوظاً خلال فترة حكم الشيخ مبارك، وأسهمت عوامل رئيسية في انفراد الشيخ مبارك في اتخاذ القرار السياسي، أهمها المحاولات الخارجية للإطاحة بحكمه، ومشاريع القوى الاستعمارية لبسط نفوذها على الكويت. وقد أدى هذا التحول في طبيعة النظام

السياسي في الكويت إلى تردي العلاقة التاريخية التي ربطت بين الحكام في الكويت وطبقة التجار.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من القرارات التي اتخذها مبارك تعارضت مع مصالح التجار، مثل قراره بزيادة الضرائب؛ حيث فرض ٥٪ ضريبة جمركية على البضائع الواردة إلى الكويت، ثم تضاعفت هذه الضريبة لتصل إلى ١٠٪. وكذلك قيامه بمضاعفة التكاليف الحربية على أهل الكويت، ومنعهم من التوجه للغوص على اللؤلؤ، ودخوله في عدد من الحروب، من مثل حرب الصريف في ١٩٠١، وحرب هدية في ١٩١٠، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على التجارة في الكويت، وهو ما أدى إلى هجرة ثلاثة من كبار التجار إلى البحرين، وهم هلال المطيري، وشملان بن علي، وإبراهيم المضف (الهاجري، ٢٠٠٩: ٦١؛ الرشيد، ١٩٩٩: ٢٨٦–٢٨٨؛ العنزي، ٢٠١٥: ٣٨–٤١). وعلى الرغم من أن الشيخ مبارك، بخلاف من سبقوه من الحكام، أصبح له دخل مادي خاص من مزارع التمور التي يملكها في العراق، ومن الأموال التي يحصل عليها من الإنجليز، فإن مساهمة التجار في دخل الإمارة كان لايزال مؤثراً في فترة حكمه، وقد كانت هجرة التجار من الكويت وسيلة مؤثرة للضغط على الحاكم حينها (Marry Ann Tetreault, 2000: 38-39).

وفي واقع الأمر، فإن القرارات التي كان يتخذها الشيخ مبارك تعتبر من المؤشرات المهمة على تفرده في الحكم؛ فقد قام بتوقيع اتفاقية الحماية مع بريطانيا بشكل سري ودون مشاورة التجار والأعيان في الكويت، قبل أن تصبح علنية في وقت لاحق. وعلى الرغم من أن بعض المصادر تشير إلى أن الحكومة البريطانية طلبت إبرام الاتفاق بشكل سري؛ رغبة في عدم إثارة المشكلات مع الدولة العثمانية، فإن الشيخ مبارك بادر بشكل فردي إلى الاتصال بالإنجليز دون التشاور مع التجار، كما جرت العادة مع الحكام الذين سبقوه في طريقة اتخاذهم القرارات. كما أن قراراته الاقتصادية داخل الكويت، التي عارضت مصالح التجار مثل زيادة الضرائب والرسوم، وقراراته شن الحروب "الهجومية" في الخارج،

تعتبر مؤشرات أخرى مهمة على مركزية القرار والحكم عند مبارك، وهو ما اعتبر نقطة تحول في النظام السياسي في الكويت.

وبعد وفاة الشيخ مبارك في عام ١٩١٥ تولى ابنه جابر الحكم، ولم يستمر في الحكم سوى عامين تقريباً، وقد سار جابر على نهج والده وتجاهل في كثير من الأوقات مبدأ الشورى والحكم المشترك. وبعد وفاة جابر تولى الحكم في الكويت الابن الثاني لمبارك وهو سالم، واستمر حكمه من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢١، واستمر الشيخ سالم في التفرد بالحكم، وهو ما أدى إلى إشاعة الشعور بعدم الرضا بين الناس، خاصة بعد قيام حروب قادها الشيخ سالم، من مثل حرب حمض وحرب الجهراء. وبصورة عامة فإن الشيخ جابر والشيخ سالم (١٩١٧-١٩٢١) سعياً إلى التفرد بالحكم والسلطة، والاستمرار على نهج الشيخ مبارك (الهاجري، ٢٠٠٩: ٦٥)، وكان حكم الفرد والمركزية سمتين رئيسيتين للنظام السياسي الكويتي خلال فترة حكم الشيخ مبارك وابنيه، واعتبر النظام الكويتي خلال هذه الفترة "قبلياً وبدائياً" (الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٤٦).

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول إن فترة تولي الشيخ مبارك الحكم في الكويت ١٨٩٦-١٩١٥ شهدت بروز تأثير العوامل الداخلية والخارجية في النظام السياسي في الكويت بشكل أكبر من المرحلة الأولى التي سبقت حكمه، وهو ما يرجع إلى ظهور تحولات واضحة في البيئة الداخلية والمشهد الإقليمي والدولي. ويمكن اعتبار فترة حكم الشيخ مبارك نقطة فاصلة في تطور النظام السياسي في الكويت؛ حيث أدى توليه الحكم إلى ظهور تحول في النظام السياسي في الكويت، من نظام بسيط يقوم على أساس مبدأ "الشورى"، إلى نظام يقوم على أساس النهج الفردي في الحكم. وقد أسهمت عدة عوامل في ظهور هذا التحول، يمكن إيجازها في عدد من النقاط على النحو الآتي:

١ - **طريقة تولي مبارك للحكم** التي قامت على أساس استخدام فرض الأمر الواقع. وهذه الطريقة التي تعتبر من المؤشرات المهمة على طبيعة نهج الحكم؛ فالحاكم الذي يكون لأفراد المجتمع دور في اختياره يكون ملزماً - في

أغلب الأحيان – اتباع نهج "تشاوري" في الحكم، وهو ما كانت عليه طبيعة النظام السياسي في الكويت قبل تولي مبارك الحكم في ١٨٩٦. وفي المقابل، فإن الحاكم الذي يستولي على الحكم بفرض الأمر الواقع، ينتهج في كثير من الأحيان أسلوب الحكم الفردي المطلق.

٢ – **المخاطر الخارجية التي شعر بها الشيخ مبارك** أسهمت في ميله إلى اتباع النهج الفردي في الحكم حتى يتمكن من مواجهتها، وقد أدى قيام الشيخ مبارك بتولي الحكم وظهور معارضة سعت إلى الإطاحة بحكمه عن طريق التحالف مع أطراف خارجية، وقد اضطر الشيخ مبارك معها إلى إبرام اتفاقية حماية مع الإنجليز، والدخول في حروب مع هذه الأطراف الخارجية، من مثل حرب الصريف التي خاضها ضد عبدالعزيز آل رشيد، وذلك من أجل تثبيت حكمه.

٣ – **الفترة التي تولى الشيخ مبارك الحكم** فيها شهدت تحولات في النظام الدولي في القارة الأوروبية باتجاه ظهور تنافس بين القوى الدولية وسعيها إلى توسيع مستعمراتها في الخارج، وهو ما نتج عنه سعي هذه القوى الدولية إلى فرض السيطرة على منطقة الخليج العربي، ومن ضمنها الكويت. ويمكن اعتبار مثل هذه المخاطر الخارجية من بين العوامل التي أدت إلى تحول النظام السياسي في الكويت باتجاه الحكم الفردي والمركزي خلال فترة حكم الشيخ مبارك.

ثالثاً – ظهور المؤسسات السياسية في عهد الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١–١٩٥٠):

تعتبر فترة حكم الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١– ١٩٥٠) من أكثر المراحل أهمية في عملية التطور السياسي في الكويت؛ حيث استمرت فترة حكمه نحو ثلاثين عاماً، في فترة كانت مليئة بالأحداث السياسية في المنطقة والعالم؛ فقد أعقبت الحرب العالمية الأولى، وتخللتها الحرب العالمية الثانية، كما أنها الفترة التي شهدت اغتصاب أرض فلسطين وإقامة الكيان الإسرائيلي، وتنامي الشعور القومي العربي للمطالبة بالاستقلال الوطني ومقاومة الاستعمار، وهي الفترة التي

اكتُشف فيها النفط في الكويت بكميات تجارية وبدأ تصديره للخارج (التميمي، ٢٠٠٦: ٣٤). وقد مر الاقتصاد الكويتي بصعوبات كبيرة في بداية حكم الشيخ أحمد الجابر؛ حيث أدت الحرب العالمية الأولى إلى تعثر التجارة المحلية في المنطقة، كما تراجعت تجارة اللؤلؤ في الكويت نتيجة لاكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان، إضافة إلى تأثر المنطقة والعالم أجمع بتداعيات الكساد الاقتصادي، كما كان لهجوم القبائل المتكرر على الكويت أثره الكبير على أمنها وتجارتها (Tetreault, 2000: 35-36). كما شهدت فترة حكم أحمد الجابر أولى المحاولات الشعبية في الكويت لتحويل المشاركة السياسية في الحكم من كونها أقرب إلى شكل العرف الاجتماعي إلى صيغة النظام المؤسسي، من خلال تأسيس مجلس الشورى في عام ١٩٢١، والمجلس التشريعي في عام ١٩٣٨.

- تأسيس مجلس الشورى في عام ١٩٢١:

بعد وفاة الشيخ سالم المبارك في فبراير ١٩٢١، اجتمع جماعة من التجار والوجهاء في ديوان ناصر البدر وكتبوا عريضة وقع عليها عدد من أهالي الكويت، تضمنت بنوداً رئيسية، أهمها: إصلاح بيت الصباح حتى لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم، وترشيح ثلاثة من ذرية مبارك للحكم، وهم أحمد الجابر وعبدالله السالم وحمد المبارك، وتأسيس مجلس للشورى عن طريق انتخاب عدد من أهالي الكويت، يرأسه الحاكم. وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على هذه العريضة وتولى الحكم، وقام بتأسيس مجلس الشورى في عام ١٩٢١، ولكن عن طريق التعيين وليس الانتخاب، وأصبح الحاكم هو رئيس المجلس وقام بتعيين ١٢ عضواً من تجار الكويت وأعيانها (الجاسم، ٢٠١٠: ١٢). ويُلاحظ هنا أن العريضة الشعبية في عام ١٩٢١ اعترفت ضمناً بتبعات اتفاقية ١٨٩٩ مع بريطانيا فيما يتعلق بحصر الحكم في الكويت في ذرية مبارك الصباح؛ حيث كان أكبرهم سناً حينها أحمد الجابر، ويبلغ من العمر نحو خمسة وثلاثين عاماً فقط، في حين كان حمد المبارك يبلغ من العمر سبعة وعشرين عاماً، وعبدالله السالم

ستة وعشرين عاماً فقط، وربما كانت لاتزال حينها الأحداث الدموية التي صاحبت تولي الشيخ مبارك الحكم في عام ١٨٩٦ حاضرة في الأذهان.

- أهم العوامل وراء تأسيس مجلس الشورى عام ١٩٢١:

أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في ظهور هذا التطور السياسي المتعلق بتأسيس مجلس الشورى، أهمها رغبة التجار في العودة إلى نهج الحكم المشترك الذي كان سائداً قبل تولي مبارك الحكم؛ وذلك لأن مصالحهم الاقتصادية تأثرت سلباً في فترة حكم الشيخ مبارك وولديه جابر وسالم، وقد توترت علاقات الكويت بمحيطها الخارجي خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس سلباً على الحركة التجارية في الكويت. وكان الشيخ مبارك قام بزيادة الرسوم والضرائب، والدخول في حروب خارجية أثقلت كاهل التجار في تحمل تكاليفها، كما توترت العلاقات بين الشيخ سالم وابن سعود في نجد فيما عرف بمشكلة "المسابلة"، **(وهي نظام تجاري من خلاله كان أبناء القبائل العربية في الصحراء يتبضعون في الكويت بنظام من الاقتراض متفق عليه)**، وتم الحصار الاقتصادي السعودي على الكويت، وهو ما ألحق الضرر الكبير باقتصادها، الذي كان يعتمد قبل ظهور النفط على التجارة والغوص على اللؤلؤ، ويختلف عن اقتصاد البلدان المجاورة، من مثل العراق وإيران، الذي كان يعتمد على الزراعة؛ وهو ما جعل اقتصاد الكويت يتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية خارج حدودها (عبدالله الهاجري، ٢٠٠٩: ٦٨؛ نجاة الجاسم، ٢٠١٠: ١٦؛ الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٠٩). وقد كان حكم الشيخ سالم المبارك مضطرباً، واختلف مع ابن سعود فيما يخص التجارة والضرائب، وتخللت فترة حكمه حربٌ علنية وخفية معه (ماليري، ٢٠١٢: ١٩٣).

كما يمكن القول إن العامل الشخصي للحاكم لعب دوراً في ظهور هذا التطور السياسي؛ حيث كان أحمد الجابر حينها، كما سبق الإشارة إليه، يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً فقط عند توليه الحكم، وربما أسهمت حداثة سنّه في تشجيع التجار على كتابة الوثيقة الشعبية والمطالبة بعودة المشاركة في الحكم.

وكان الشيخ أحمد الجابر، كما يقول عنه أمين الريحاني "رجلاً مسالماً ليّن الجانب، دمث الخلق" (أروى الشيباني، ٢٠٠٤: ٥)، في حين لم يكن لأحمد الجابر، خصوصاً في السنوات الأولى لحكمه، تلك القوة والسطوة التي كانت موجودة لدى الشيخ مبارك أو حتى سالم المبارك.

ومن ناحية أخرى، تشير بعض المصادر إلى اقتناع الشيخ أحمد الجابر بأهمية الإصلاح السياسي؛ حيث رفع الوكيل البريطاني في الكويت رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٨، أرفقها بترجمة لمقال نشرته جريدة "العراق" في عددها الصادر في ١٩ أغسطس ١٩٣٨، وكان كاتب المقال هو السيد هاشم الرفاعي، أحد أعضاء الحركة الإصلاحية التي ظهرت في الكويت في فترة الثلاثينيات، كما سيأتي ذكره لاحقاً. وجاء في المقالة: "جاء انطلاق حركة الإصلاح بعد تولي الشيخ أحمد الجابر الحكم، وكان معروفاً بتعاطفه مع حركة الإصلاح، وبنقده المرير لذوي السلطة الذين كانوا يقودون الكويت" (خالد السعدون، ٢٠١٣: ٢٣٧)، وهو ما يشير إلى أهمية الجانب الشخصي في الحاكم أحمد الجابر في فهم العوامل التي أسهمت في تأسيس مجلس الشورى في ١٩٢١.

- حل مجلس الشورى عام ١٩٢١:

لم يستمر مجلس الشورى طويلاً وتم حله تلقائياً بشكل غير رسمي قبل أن يمضي شهران على تشكيله. ولا يذكر المؤرخ الكويتي عبدالعزيز الرشيد، الذي كان عضواً في المجلس، أي أسباب واضحة لحلّ المجلس، إلا قوله "أنزه سمو الأمير عن المسؤولية"؛ ما قد يشير إلى أن بعض أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية فشل تجربة المجلس وليس الحاكم؛ حيث دبت الخلافات بين أعضاء المجلس، كما أن طريقة اختيار الأعضاء، التي قامت على أساس التعيين وليس الانتخاب، كانت أقرب إلى الوجاهة الاجتماعية منها إلى الكفاءة الشخصية، وانقطع بعض الأعضاء عن حضور الجلسات؛ ربما لعدم وجود صلاحيات فعلية للمجلس سوى السلطة الاستشارية غير الملزمة للحاكم (أسيري، ٢٠١٢: ١٢٧؛

الرشيد، ٢٠٠٩: ٣٦٥؛ الهاجري، ٢٠٠٩: ٦٩). وعلى الرغم من فشل هذه التجربة، فإنها مثلت نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي الكويتي، وكانت خطوة أولى على طريق التطور الدستوري وإرساء قواعد الحكم المؤسسي، وكانت أول محاولة للحكم الديمقراطي في الكويت، وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية (خلدون النقيب، ١٩٩٦: ٢٩؛ الجاسم، ٢٠١٠: ١٣؛ الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٤٦)، مهدت الطريق إلى ظهور "الحركة الإصلاحية" وتأسيس المجلس التشريعي في الكويت في عام ١٩٣٨.

– أهم العوامل وراء تأسيس المجلس التشريعي في الكويت عام ١٩٣٨:

في واقع الأمر، توافرت عوامل داخلية وخارجية أسهمت في ظهور الحركة الإصلاحية في الكويت وأدت إلى تأسيس المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨، أهمها سوء الأحوال الاقتصادية والإدارية، وفرض الضرائب العشوائية، وتفشي الفساد في جهاز الجمارك، وظهور الاحتكارات التي استفادت منها شريحة محدودة من التجار. كما أصيب الاقتصاد الكويتي في بداية الثلاثينيات بأضرار كبيرة نتيجة لعدة عوامل، أهمها: أزمة الكساد الاقتصادي العالمي التي نتج عنها انهيار اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم أنحاء العالم، والحصار الاقتصادي السعودي على الكويت، وتراجع صناعة الغوص بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني، كل هذه العوامل ذات البعد الاقتصادي أسهمت في زيادة التذمر الشعبي، والرغبة في تحقيق الإصلاح الداخلي وعودة المشاركة في الحكم (محمد الرميحي، ١٩٧٥: ٣٣؛ الجاسم، ٢٠١٠: ١٧، ٥٢؛ أبو حاكمة، ١٩٨٤: ٣٦٥).

ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء المدارس ونمو التعليم في الكويت أسهم في ظهور تحولات اجتماعية فيها. وقد أُنشئت أول مدرسة نظامية في الكويت في عام ١٩١١ وهي المدرسة المباركية، ثم أنشئت المدرسة الأحمدية في عام ١٩٢١، كما افتتحت المكتبة الأهلية في عام ١٩٢٢، وأنشئ النادي الأدبي في عام ١٩٢٤، الذي يعتبر من أهم مؤسسات التوعية الفكرية الوطنية في الكويت، كما تم استقدام أول بعثة تعليمية من المدرسين العرب للتعليم الحديث من

فلسطين عام ١٩٣٦. وقد زار الكويت في تلك الفترة عدد من العلماء ورجال السياسة المتنورين في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٧، من مثل عبدالعزيز الثعالبي، وحافظ وهبة، والشيخ محمد أمين الشنقيطي، والشيخ محمد رشيد رضا. وكان لهؤلاء تأثيرهم الواضح في المجتمع الكويتي. وقد توافرت لأبناء الطبقة التجارية في الكويت فرصة التعليم في الخارج؛ إذ أرسلت في عام ١٩٢٥ أول بعثة تعليمية إلى العراق، وفي عام ١٩٣٦ كان في العراق ثلاثة عشر طالباً كويتياً، وفي سورية أربعة طلاب، وفي الهند ستة طلاب (الرميحي، ١٩٧٥: ٣٣؛ الجاسم، ٢٠١٠: ١٤، الصباح، ٢٠١٣: ١١٠، ١٢٠؛ الحسناوي، ٢٠١٦: ١١٨).

كما أن موقع الكويت الجغرافي وامتلاكها لأكبر أسطول في الخليج العربي للتجارة البحرية أتاح لأبنائها – وخاصة "الربابنة والبحارة" – فرصة الاحتكاك بمجتمعات وثقافات أخرى والاستفادة من تجاربها، خاصة في الهند وجنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا (نهلاء الحمود، ٢٠١١: ٢٢–٣١). ويشير Michael Herb إلى أن ظهور الحركات الإصلاحية في الخليج، ولا سيما في الكويت والبحرين ودبي، لم يكن من باب المصادفة؛ حيث إن اقتصاديات هذه الإمارات تقوم على التجارة البحرية وفيها طبقة تجارية مؤثرة، ولم تظهر مثل هذه الحركات الإصلاحية في أبوظبي أو قطر اللتين تعتمدان في اقتصادهما على الغوص على اللؤلؤ بشكل أكبر من التجارة البحرية (Herb, 2016: 12).

وقد تأثرت منطقة الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين بعوامل خارجية، أهمها: حركات التحرر الوطني، ونضال الهنود ضد الاستعمار البريطاني، والمطالبة بحق تقرير المصير التي شاعت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ثم تبلورت في البرنامج السياسي للرئيس الأمريكي ويلسون، الذي أُعلن في يناير ١٩١٨ وعُرف باسم "النقاط الأربع عشرة"، وقد اعتُبر هذا البرنامج من العوامل التي أسهمت في تغذية حركات التحرر الوطني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. كما تبلور الوعي القومي في الكويت خلال هذه الفترة نتيجة لتطورات قضية فلسطين؛ وهو ما أوجد تناقضاً بين السلطة البريطانية

والبرجوازية التجارية المحلية في الخليج العربي (الرميحي، ١٩٧٥: ٣١؛ محمد السيد سليم، ٢٠٠٨: ٢٧٨– ٢٧٩). وقد أشاعت الجمعيات والأحزاب العربية التي شُكّلت في أواخر العهد العثماني أجواء ليبرالية في المنطقة العربية؛ حيث تأثرت بشعارات الثورة الفرنسية: الحرية والإخاء والمساواة، وبلورت هذه الجمعيات والأحزاب مناخاً برلمانياً في الجزء الشمالي من الوطن العربي، كان من الطبيعي أن ينتقل إلى الكويت بحكم موقعها الجغرافي في الزاوية الشمالية الغربية للخليج العربي (الحسناوي، ٢٠١٦: ١١٨).

ويشير الخطيب إلى أن موقع الكويت الجغرافي وميناءها التجاري المزدهر أسهما في توطيد علاقتها مع الهلال الخصيب، وإشاعة الجو القومي التحرري فيها؛ حيث اتسم أهل الكويت بحب الانفتاح والتطور؛ الأمر الذي جعل الكويت أرضاً خصبة للفكر القومي العربي (الخطيب، ٢٠٠٧: ٩٤–٩٩). وقد تأثر عرب الخليج بما كان يحدث في البلاد العربية الأخرى من ثورة العشرين في العراق إلى حوادث دمشق، مروراً بالانتفاضة المصرية في عام ١٩١٩ (الرميحي ب، ١٩٧٥: ١١٨). وتأثرت الكويت بالشعور القومي بحكم موقعها الجغرافي ووصول الصحف العربية إليها، من مثل الأهرام وكوكب الشرق والمقطم، المصرية وغيرها من الصحف التي تصدر في سورية والعراق. وكان النشاط الفكري والقومي يلقى صدىً واسعاً لدى أهل الكويت الذين انتمى بعضهم إلى النوادي القومية في المنطقة، من مثل نادي المثنى والنادي العربي (الحسناوي، ٢٠١٦: ١١٩).

وظهر الوعي القومي العربي في الكويت بصورة واضحة في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين؛ حيث تعاطف الشعب الكويتي مع القضية الفلسطينية منذ مرحلة مبكرة. وفي عام ١٩٣٣ أرسل عدد من الشباب الكويتي رسالة إلى المقيم البريطاني في الكويت، يحتجون فيها على سياسة التنكيل التي تمارسها سلطات الانتداب البريطاني ضد الشعب الفلسطيني (المديرس، ٢٠٠٨: ٩). وقد أثرت الأحداث في فلسطين على الوضع الداخلي في الكويت، وأثارت المشاعر القومية في المجتمع الكويتي؛ ما أدى إلى ظهور بعض النشاطات ذات الطابع القومي،

مثل تنظيم الاجتماعات القومية وجمع التبرعات وتهريب السلاح إلى فلسطين (النجار، ٢٠٠٠: ٢٤). وكان من الطبيعي أن يكون للجوار الجغرافي للعراق مع الكويت دوره في نمو الوعي القومي فيها، في الوقت الذي كان فيه العراق يشهد نمو الأحزاب القومية والحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني، ونشاط الصحافة والأندية الثقافية. وقد أنشئت في الكويت خلال هذه الفترة "لجنة التحرير القومي"، التي دعت إلى التحرر من الاستعمار البريطاني والوحدة مع العراق (الزيدي، ٢٠١٢: ٢١٠).

وفي هذه الظروف ظهرت في الكويت في عام ١٩٣٨ جماعة سرية أطلقت على نفسها "الكتلة الوطنية"، وقد تأثرت هذه الكتلة بالحركات القومية التي ظهرت في العراق وسورية، من مثل حركة "الشبيبة"، والنوادي القومية، من مثل النادي العربي في دمشق، ونادي "المثنى" في العراق. كما تأثرت هذه الحركة الإصلاحية في الكويت بالحركات الوطنية التي ظهرت في بلدان مجاورة، من مثل الحركة الإصلاحية في دبي والبحرين. وقد كان من الواضح تبني الكتلة الوطنية في الكويت للفكر القومي؛ حيث نص ميثاق الكتلة على "الإيمان بأن الأمة العربية واحدة"، و"اعتبار الكويت بلداً عربياً وجزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي"، و"العمل على توثيق العلاقات مع الأقطار العربية"، و"إحياء الروح القومية في نفوس الأفراد، ونشر روح الثقافة العربية في المجتمع الكويتي". وقامت الكتلة الوطنية في الكويت بنشر أهدافها في صحف عراقية مثل صحيفة "الزمان"، وكان من بين مطالبها "السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت، وعدم منع أي عربي من ذلك مهما كانت الأحوال، واتخاذ الإجراءات لإزالة سوء التفاهم مع الجارات العربيات بهذا الخصوص"، وهو المطلب الذي كان يعكس التوجه القومي لهذه الكتلة الوطنية في الكويت (الصباح، ٢٠١٣: ١٢٧؛ النجار، ٢٠٠٠: ٢٤–٢٧؛ الرميحي، ١٩٧٥: ٣٤؛ الجاسم، ٢٠١٠: ١٧؛ سعود الشمري، ٢٠٠٨: ٧٦– ٧٧).

كما طالبت الكتلة الوطنية بتطوير الإمارة من النواحي المدنية، وتنظيم الرقابة المالية وتطوير القضاء، وأن يكون الحاكم على اتصال بجميع طبقات شعبه، ونادت

الكتلة بالتعاون الوثيق مع العراق لتحقيق الأهداف الإصلاحية لهذا المشروع (الرميحي، ١٩٧٥: ٣٤). وقد كان للعراق تأثير واضح على الوضع السياسي في الكويت؛ نظراً لقرب العراق الجغرافي من الكويت، ويتضح هذا التأثير في مطالبة الطلائع القومية الواعية في الكويت بمجلس تشريعي في عام ١٩٣٨ (السقاف، ١٩٨٣: ٢٦–٢٧). وقد تأثرت هذه المجموعة الشبابية المتعلمة في الكويت بتجربة النظام البرلماني في العراق، وطالبت بتنظيم خاص للإمارة في الكويت (الديين، ٢٠١٢: ٤). وقد مثّل العراق، بنظامه السياسي البرلماني في ذلك الوقت، نموذجاً للتطور والتقدم والإدارة الحكومية الجيدة، بالنسبة للكويتيين؛ حيث كان غالبية المتعلمين في الكويت، قد أتموا تحصيلهم العلمي في العراق، كما كان أعضاء "الكتلة الوطنية" متأثرين بالتوجهات القومية خارج الكويت (النجار، ٢٠٠٠: ٢٦؛ الفيلي، ٢٠١١)، ويقول خالد سليمان العدساني، أحد أعضاء الكتلة الوطنية وسكرتير المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨، في مذكراته: "كانت حركتنا الوطنية في الكويت بطبيعة الحال متأثرة بالحركات القومية الأخرى المنبثقة من البلدان العربية الكبرى" (مذكرات العدساني: ١١٦).

وفي هذا الوقت قررت الكتلة الوطنية التحرك العلني داخل الكويت، فشكلت وفداً مكوناً من عبدالله الصقر ومحمد ثنيان الغانم وسليمان العدساني، وقام الوفد بمقابلة الأمير أحمد الجابر وتسليمه عريضة تتضمن المطالبة بتأكيد حكم الشورى، وإنشاء مجلس تشريعي منتخب. وقد استجاب الحاكم لهذه المطالب، وقام بالدعوة لانتخاب مجلس تشريعي، وتم تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات، فأعدت اللجنة قوائم بأسماء الناخبين محدودة في ١٥٠ عائلة فقط، من العائلات النخبوية وذات المكانة الاجتماعية المعروفة. وأجريت الانتخابات في يونيو ١٩٣٨، وأسفرت عن فوز ١٤ عضواً، جميعهم من تجار الكويت، ومن أعضاء الكتلة الوطنية. واختار المجلس الشيخ عبدالله السالم رئيساً له؛ نظراً لمواقفه المؤيدة للحركة الإصلاحية (الرميحي، ١٩٧٥: ٣٥؛ الصباح، ٢٠١٣: ١٣٦؛ أسيري، ٢٠١٢: ١٢٨).

ويرجع نجاح الكتلة الوطنية في تحقيق هدف تأسيس المجلس التشريعي المنتخب إلى عدة عوامل، أهمها: موقف الوكيل السياسي البريطاني في الخليج، الذي نصح الحاكم بالاستجابة لمطالب الكتلة وتحقيق المشاركة السياسية. كما أن دعم العراق لمطالب الحركة الإصلاحية في الكويت كان من بين العوامل التي ضغطت على الحاكم، ودفعته إلى قبول فكرة إنشاء المجلس التشريعي. ومن جانب آخر، فإن توافق الشيخ عبدالله السالم، الذي كان نائباً للأمير حينها، مع أهداف الحركة الإصلاحية كان من العوامل الرئيسية وراء نجاح الحركة في تحقيق أهدافها؛ حيث كان عبدالله السالم متحمساً لتحقيق أهداف الحركة الإصلاحية، وإيجاد حكم نيابي في الكويت (الصباح، ٢٠١٣: ١٣٥– ١٣٧).

– إصلاحات المجلس التشريعي:

أجرى المجلس فور تشكيله العديد من الإصلاحات في جميع المجالات. ففي المجال القانوني والتشريعي، أصدر المجلس القانون الأساسي، وهو أقرب إلى صيغة الوثيقة الدستورية، وتكوّن هذا القانون من مقدمة وخمس مواد مأخوذة من الدستور المصري لعام ١٩٢٣. وتعتبر المادة الخامسة من أهم مواد هذا القانون؛ إذ نصت على أن المجلس التشريعي يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد. وفي المجال الاقتصادي والإداري، قام المجلس بإنشاء دائرة للمالية، وفصل المالية العامة عن مالية الحاكم، كما قام المجلس بإلغاء بعض الرسوم، من مثل الضريبة على اللؤلؤ وعلى المواد الغذائية، وقام بتخفيض الإيجارات وألغى بعض الاحتكارات، من مثل احتكار المياه الغازية. كما قام بفصل بعض الموظفين الذين تدور حولهم شبهات الفساد الإداري خاصة في جهاز الجمرك، وأنشأ المجلس مبنىً جديداً للجمارك، وأسّس قوة نظامية للشرطة. وفي المجال التعليمي، قام المجلس بإرسال بعثات تعليمية إلى بغداد والأزهر، وأنشأ ثلاث مدارس جديدة (الصباح، ٢٠١٣: ١٣٨؛ الجاسم، ٢٠١٠: ٢٤؛ الرميحي، ١٩٧٥: ٤٠؛ أسيري، ٢٠١٢: ١٢٩).

- أهم العوامل وراء حل المجلس التشريعي:

على الرغم من الإصلاحات المهمة التي قام بها المجلس، فإنه لم يكتب له النجاح في الاستمرارية، إلى درجة يمكن القول معها: إن "المجلس ذهب ضحية لإنجازاته" (النقيب، ١٩٩٦: ٣١)؛ حيث قام الأمير أحمد الجابر بحل المجلس بعد ستة أشهر فقط على تشكيله. ويرجع حل المجلس إلى عوامل داخلية وخارجية أهمها: أن المجلس لم يتمكن من تكوين تحالف داخلي قوي (Crystal, 1990: 54)، كما أن الحاكم حينها شعر بأن المجلس قام بتجريده من صلاحياته الفعلية، عندما تولى السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقاً للمادة الخامسة من قانون المجلس التشريعي. ويقول محمد ثنيان الغانم – أحد أعضاء المجلس التشريعي –: إن أعضاء المجلس حينها كانوا تجاراً وليسوا سياسيين، كلما حصلوا على شيء طالبوا بالمزيد (الصباح، ٢٠١٣: ١٥٠).

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن المجلس لم يتمكن من إيجاد وعي مجتمعي بأهمية المشاركة السياسية؛ حيث ظن كثير من أفراد المجتمع أن المجلس يرغب في تولي الحكم في الكويت بديلاً عن أسرة الصباح، وهو ما اعتبر انحرافاً عن مبدأ "الحكم المشترك" الذي اعتاد عليه أهالي الكويت (الجاسم، ٢٠١٠: ٢٥)، ويمكن القول إن ثقافة المجتمع الكويتي حينها تمحورت حول مفهوم "الطاعة"، وهو ما يمكن أن يفسر صعوبة التمرد على سلطة الحاكم وقبول التجاوز على صلاحياته في مثل هذا المجتمع.

وكما كان الموقف البريطاني الداعم لفكرة المشاركة الشعبية في الحكم من أهم العوامل وراء تأسيس المجلس التشريعي، كان الموقف البريطاني الرافض لتجاوز المجلس لصلاحياته وراء قيام الأمير بحله بعد شهور قليلة على انعقاده. ويرى خلدون النقيب أن هناك ثلاث قضايا رئيسية كانت وراء فشل تجربة المجلس؛ الأولى قضية الاحتكارات الاقتصادية التي أدت إلى تشكيل جبهة تجارية معارضة للمجلس، والثانية قضية الهجرة الإيرانية للكويت، التي أسهمت في معارضة الشيعة لوجود المجلس، والثالثة قضية الاستقلال وإعادة النظر في

معاهدة الحماية البريطانية ١٨٩٩ (النقيب، ١٩٩٦: ٣١)؛ فقد خشيت بريطانيا أن يحاول المجلس التعرض لاتفاقية ١٨٩٩، على الرغم من أن المجلس وافق على استمرار الاتفاقيات السياسية السابقة، شريطة موافقته على أي معاهدات جديدة (الجاسم، ٢٠١٠: ٢٧).

وعلى الرغم من دعم بريطانيا للحركة الإصلاحية في بداية ظهورها في الكويت، فإنها بدأت تنظر إلى المجلس بعين يملؤها الحذر، وخصوصاً أن القانون الأساسي للمجلس التشريعي جعل الأخير هو المرجع الرئيس للمعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها شيخ الكويت مع الأطراف الخارجية. وقد كانت اتفاقية امتياز النفط التي وقعها الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٣٤ مع بريطانيا من أهم القضايا التي أدت إلى تحول موقف بريطانيا من المجلس؛ حيث رغب المجلس أن يكون على اتصال مباشر مع شركة نفط الكويت (وهي شركة بريطانية أمريكية، تتولى التنقيب عن النفط في الكويت)، في حين أصرت بريطانيا على أن الاتصال يجب أن يكون مباشرة مع الحاكم.

ويمكن اعتبار الموقف العراقي تجاه المجلس التشريعي من بين العوامل التي أسهمت في حله؛ حيث حرصت الصحافة العراقية على استغلال الظروف وتصعيد الخلاف بين الحاكم والمجلس، كما شنت إذاعة قصر الزهور، التي كانت تبث من قصر الملك غازي، حملة ضد شيخ الكويت (الجاسم، ٢٠١٠: ٢٧). ولم تكن بريطانيا مرتاحة منذ البداية لما يقوم به العراق من حملة دعائية ضد حاكم الكويت سواء بالصحف أو الإذاعة، وأكدت حرصها على استقلال الكويت عن العراق. وأعدت وزارة الخارجية تقريراً مفصلاً عن الوضع بين الكويت والعراق، أشارت فيه إلى أن هناك روابط بين الشعبين الكويتي والعراقي، تجعل الشعب الكويتي يتعاطف مع العراق، وأنه يجب إبعاد الشعبين أحدهما عن الآخر (الصباح، ٢٠١٣: ١٧٥)، وقد تنامت المخاوف البريطانية من استمرار المجلس التشريعي ذي التوجهات القومية الواضحة.

وقد قام الأمير أحمد الجابر بحل المجلس التشريعي في ديسمبر ١٩٣٨ بعد ستة أشهر من انعقاده، ثم دعا إلى انتخابات جديدة في الشهر نفسه أسفرت

عن فوز ٢٠ عضواً، منهم ١٢ من أعضاء المجلس الأول. ثم حدثت مصادمات بين بعض مؤيدي المجلس وقوة الأمن التابعة للحاكم، وقام الأمير بحل المجلس في مارس ١٩٣٩ واعتُقل بعض أعضاء المجلس وسُجنوا لغاية عام ١٩٤٤ وهرب البعض الآخر إلى العراق. وبعد أحداث المجلس التشريعي في عام ١٩٣٩ ساد الكويت حالة ركود وجو سياسي خانق، توقف فيه كل نشاط وتحرك سياسي وطني، وشهدت البلاد حالة هدوء نتيجة للإجراءات الأمنية ضد أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء "الكتلة الوطنية"، وكذلك لانشغال العالم بالحرب العالمية الثانية في هذه الفترة (الخطيب، ٢٠٠٧: ١٢٠؛ النجار، ٢٠٠٠: ٣٥).

ومن ناحية أخرى، فإن وفاة الملك غازي في العراق من جراء حادث سيارة في أبريل ١٩٣٩، التي تزامنت مع حل المجلس التشريعي في مارس من العام نفسه، أسهمت بشكل مؤثر في حدوث عملية الجمود السياسي في الكويت؛ إذ إن تأييد الملك غازي للحركة الإصلاحية في الكويت كان من بين العوامل التي أسهمت في الضغط على الشيخ أحمد الجابر، والاستجابة لمطالب الحركة في إنشاء المجلس التشريعي. ويذكر الوكيل البريطاني في الكويت في رسالة للمقيم السياسي في بوشهر في ١٩ نوفمبر ١٩٣٩ "أن موت الملك غازي كان من عوامل الانفراج وتحسن الوضع السياسي في الكويت، وأسباب هذا التحسن لا يصعب تشخيصها، ويؤسفني أنها وليدة اختفاء الأسباب الخارجية أكثر من كونها عائدة لأي تحسن في الإدارة الداخلية، ويمكن تلخيص الأسباب الخارجية في موت الملك غازي ملك العراق" (السعدون، ٢٠١٣: ١٦٨). وحقيقة الأمر أن وفاة الملك غازي أدت إلى ظهور حالة من الجمود في حركة "المعارضة" في الكويت، ولكن غيابه في الوقت نفسه أسهم في حدوث حالة من الانفراج السياسي للحاكم في الكويت.

رابعاً – ظهور الثروة النفطية وتأسيس دستور عام ١٩٦٢ في عهد الشيخ عبدالله السالم:

يعتبر تولي الشيخ عبدالله السالم الحكم في الكويت عام ١٩٥٠ نقطة تحول رئيسية في عملية التطور السياسي في الكويت، لعدة عوامل، أولاً: ذاتية

متعلقة بشخصية الشيخ عبدالله السالم وخلفيته التاريخية. ثانياً: محلية متعلقة بالتطورات الداخلية التي ظهرت في المجتمع الكويتي في السنوات الأولى لتوليه الحكم. ثالثاً: إقليمية ودولية متعلقة بالتهديدات العراقية التي صاحبت استقلال الكويت عام ١٩٦١ وتبعاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

- شخصية الشيخ عبدالله السالم:

كان الشيخ عبدالله السالم معروفاً بمواقفه المؤيدة للحركة الوطنية التي ظهرت في فترة الثلاثينيات، وقد كان من الشخصيات المثقفة والمستنيرة والمتعاطفة مع التوجهات الديمقراطية والإصلاحية (الخطيب، ٢٠٠٧: ١٠٠-١٠١). وقال عنه الوكيل البريطاني في الكويت بعد صدور القانون الأساسي للمجلس التشريعي عام ١٩٣٨: إن "عبدالله السالم لديه دائرة معارف عربية لا شك أنه يرجع إليها فترشده" (الرميحي، ١٩٧٥: ٣٨). كما أشارت وثيقة بريطانية في مارس ١٩٥٠ إلى أنه "محبوب لدى عائلته والرأي العام، وهو مخلص ومستقيم، ولا يتأثر بالتملق والثراء، وسيبذل كل ما في وسعه لكي يشارك شعبه في أي إصلاحات سيدخلها أو يقوم بها" (الجاسم أ، ٢٠١٠: ١٠٤). ويرجع تأييد عبدالله السالم للحركة الوطنية في فترة الثلاثينيات إلى إيمانه الشخصي بالأسلوب الديموقراطي في الحكم، وحق الشعب في أن يحكم نفسه، (أحمد البغدادي، ١٩٩٤: ٢١-٢٢). وقد كان الشيخ عبدالله السالم في فترة شبابه - عندما كان نائباً للأمير أحمد الجابر - كثير السفر إلى الهند، وربما كانت إقامته الطويلة هناك قد أسهمت في تأثره بالحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار البريطاني في الهند، وسعت إلى تحقيق الاستقلال والديمقراطية. وهو ما قد يفسر تأييده للحركة الإصلاحية بمجرد ظهورها في الكويت في عام ١٩٣٨.

- المتغيرات الاقتصادية (ظهور الثروة النفطية):

على الصعيد الداخلي، حدثت تطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية مهمة في فترة الخمسينيات من القرن الماضي في الكويت، التي تزامنت مع وصول الشيخ عبدالله السالم إلى الحكم فيها؛ حيث شهدت الكويت في هذه الفترة

ارتفاع المستوى المادي لأفراد المجتمع نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية، بعد أن قام الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٥١بتعديل اتفاقية امتياز النفط التي أبرمتها شركة النفط الأجنبية مع الشيخ أحمد الجابر في ١٩٣٤، واستطاع زيادة الإيرادات النفطية للكويت إلى ٥٠٪، وهو ما يُعرف بمبدأ "المناصفة"، الذي تبنته فنزويلا مع الشركات الأجنبية في عام ١٩٤٣، ثم الكويت والسعودية في عام ١٩٥١. وهو ما أسهم في حدوث طفرة مادية أدت إلى ظهور نهضة في البلاد شملت جميع المجالات. وقد قام الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٥١ – بناءً على نصيحة خبراء بريطانيين – بتنفيذ مشروع "الست سنوات"، بكلفة ٩٠ مليون جنيه إسترليني، يتضمن بناء المدارس وتصفية المياه ومشاريع تنموية أخرى عديدة، قامت بتنفيذها خمس شركات بناء بريطانية. وبدأت اليد العاملة العربية والأجنبية تهاجر إلى الكويت، وتزامنت هذه المشاريع التنموية مع نكبة فلسطين في ١٩٤٨، فهاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى الكويت، وشاركوا في عملية البناء (الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٠٣، ١٢٠؛ الرميحي ب، ١٩٧٥: ٦٨).

كما قامت الحكومة في الكويت بتنفيذ برنامج "شراء الأراضي" لتنفيذ المشاريع العمرانية، وهو برنامج يقوم على شراء الأراضي من المواطنين بأضعاف أسعارها السوقية، وقد جرى تنفيذ هذا البرنامج نظرياً لغاية اجتماعية، وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الدخل النفطي بصورة عادلة بين المواطنين (الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٢٠). وأسهم هذا البرنامج في ردم الفجوة الطبقية التي كانت سائدة في المجتمع الكويتي قبل النفط بين الفقراء والأغنياء. وكما يرى الرميحي (١٩٧٥ ب) فإن التمايز الطبقي في مجتمع ما قبل النفط في الكويت كان قائماً على أساس اقتصادي لا اجتماعي. وقد أسهمت سياسة الشيخ عبدالله السالم الداخلية في ظهور طبقة وسطى عريضة في المجتمع الكويتي منذ ذلك الوقت إلى يومنا الحاضر. ويشير أحمد الخطيب إلى أن الصحف البريطانية نشرت في عام ١٩٥٨ مشروعاً أعدته وزارة الخارجية للتعامل مع الوضع في الكويت، وهذا التقرير يتضمن بعض النقاط، من أهمها، ضرورة أن يستفيد

المواطن الكويتي من الدخل النفطي، وضرورة تحقيق المشاركة الشعبية في السلطة (الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٠٧).

- المتغيرات السياسية الداخلية (ظهور التيارات السياسية):

شهدت الكويت خلال فترة الخمسينيات عودة الخريجين الكويتيين الذين درسوا في الخارج، وكانت أول بعثة تعليمية كويتية إلى الخارج في نهاية الأربعينيات. وزاد تدفق الوافدين العرب إلى الكويت مع زيادة الدخل النفطي، خصوصاً من المهاجرين الفلسطينيين الذين كانوا - في الغالب - يحملون توجهات سياسية، تشكلت نتيجة للصراع السياسي مع الاحتلال الإنجليزي والمشاريع الصهيونية في فلسطين. وقد شهد المجتمع الكويتي حراكاً اجتماعياً وثقافياً وفكرياً منذ فترة الخمسينيات من القرن الماضي، تمثل في تأثر المجتمع بالتوجهات الفكرية لحركة القومية العربية، والناصرية، والإسلامية، نتيجة للبعثات الدراسية في الخارج (أحمد الخطيب، ٢٠٠٧: ١٠٠-١٠١؛ عبدالله عمر، ٢٠١٢).

ومع مجيء الشيخ عبدالله السالم إلى الحكم في عام ١٩٥٠، توسعت حرية العمل المدني في الكويت؛ فظهرت الصحافة بشكل موسع، وكذلك الأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية. وحقيقة الأمر أنه كانت هناك جذور تاريخية للأساس الفكري والثقافي في الكويت أسهمت بشكل كبير في تنمية الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي، وساعدت على الإسراع في عملية التطور السياسي في الكويت. وتعود بداية ظهور الصحافة في الكويت إلى عام ١٩٢٨، عندما أسس المؤرخ الكويتي عبدالعزيز الرشيد أول صحيفة في منطقة الخليج العربي، هي "مجلة الكويت". كما تأسست المكتبة الأهلية في عام ١٩٢٢، والنادي الأدبي في عام ١٩٢٤، وانتشرت المجالس الأدبية في الكويت، وأهمها مكتبة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي. كما تأسست المكتبات التجارية، من مثل مكتبة الطالب التي تأسست في عام ١٩١٧، ومكتبة الرويح في عام ١٩٢٣ (نهلاء الحمود، ٢٠١١).

وفي فترة الخمسينيات توافرت أجواء من الحرية في الكويت، وتوسع العمل المدني فيها بشكل ملحوظ. وفي عام ١٩٥٤تشكلت "لجنة الأندية الكويتية"، التي

كانت تضم جميع الأندية الموجودة في الكويت، من مثل النادي الثقافي القومي، ونادي المعلمين، ونادي الخريجين، وضمت جميع شرائح المجتمع الكويتي. وقد قادت لجنة الأندية الكويتية العمل الوطني في الكويت من أجل المطالبة بالديموقراطية، والتصدي لشركات النفط الأجنبية، والتضامن مع الحركات التحررية للشعوب العربية. وقامت لجنة الأندية الكويتية برفع عريضة شعبية إلى الحاكم حينها – الشيخ عبدالله السالم – تطالب بانتخاب مجلس مشترك للبلدية والمعارف والصحة والأوقاف، ودعت اللجنة في مايو ١٩٥٤ إلى اجتماع جماهيري لانتخاب "هيئة تنفيذية أهلية"؛ للتحضير لوضع دستور وإجراء انتخابات تشريعية (الرجيب، ٢٠١٤؛ الديين، ٢٠١٢: ٨؛ الخطيب، ٢٠٠٧: ١٢١، ١٨١).

وفي هذه الفترة تكونت حركات وتيارات سياسية في الكويت، من مثل حركة الأخوان المسلمين، وحركة القوميين العرب، وتنظيمات أخرى للبعث العربي واليسار الشيوعي (الديين، ٢٠١٢: ٨)، وظهرت في فترة الخمسينيات بعض التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير السياسي؛ حيث قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم " الديمقراطيين الأحرار" بتوزيع بيان في عام ١٩٥٤ نددت فيه بالحكومة والإمبريالية، كما قامت مجموعة من التجار بتقديم عريضة للحاكم تعبر عن الاستياء الشعبي من الأداء المتردي للإدارة الحكومية، وبرزت نشاطات ملحوظة لحركة القوميين العرب من خلال النادي الثقافي القومي ومجلة "الصدى"، كذلك برزت نشاطات لجماعة الإخوان المسلمين من خلال جمعية الإرشاد، ومجلة الإرشاد التابعة لها. كما قامت منظمة تدعى "العصبة الديموقراطية الكويتية" بتوزيع بيان في عام ١٩٥٤ يدعو إلى إيجاد حكم دستوري وإجراء انتخابات عامة، وقام نادي المعلمين بطباعة وتوزيع كتيب يطالب بتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وفي يوليو ١٩٥٤، وزعت مذكرة باسم الحزب الوطني الديموقراطي الكويتي، سُلّمت نسخة منها إلى الشيخ عبدالله السالم، تطالب بتشكيل مجلس تشريعي لوضع دستور للبلاد (النجار، ٢٠٠٠: ٤٨، ٤٩؛ الجاسم أ، ٢٠١٠: ١٣٩).

ويمكن القول إن تأسيس دستور الكويت في عام ١٩٦٢ جاء نتيجة لتأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي سبقت الإشارة إليها، وهي التي ظهرت في الكويت في فترة الخمسينيات. وقد أسهمت هذه التغيرات في ظهور الحراك السياسي الشعبي المطالب بتحقيق الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الكويت. وقاد التيار القومي الإصلاحي هذا الحراك السياسي في الكويت خلال تلك الفترة. ويشير خلدون النقيب إلى أن هذا التيار القومي هو الوريث الشرعي للحركة الإصلاحية التي قامت بتأسيس المجلس التشريعي في ١٩٣٨ (النقيب، ١٩٩٦: ٢٨٤). كما أرادت طبقة التجار في الكويت مزيداً من النفوذ السياسي في تأييدها للحراك السياسي الوطني المطالب بالإصلاح السياسي، ووضع دستور للبلاد (عبدالله النفيسي، ٢٠٠٩: ٤٦). وقد قام التجار في الكويت – وفي فترات مختلفة – بالضغط على الحكام من أجل تحقيق مزيد من المشاركة في الحكم؛ حيث إن الحراك الاجتماعي في الكويت اعتمد بشكل كبير على الحراك السياسي للتجار (الهاجري، ٢٠٠٩: ٨١)، وكان الحاكم عبدالله السالم على علاقة طيبة قديمة مع التجار، عندما كان رئيساً للمجلس التشريعي في ١٩٣٨. وعلى الرغم من أن التجار لم يعد لهم الثقل الاقتصادي الذي كانوا يتمتعون به قبل ظهور النفط، فإنهم ظلوا يلعبون دوراً مهماً في الحياة السياسية (الجاسم، ٢٠١٠ أ: ١٤٥).

– المتغيرات الإقليمية والدولية:

أما على الصعيد الإقليمي، فإنه بمجرد إعلان الكويت لاستقلالها برز تهديد خارجي لكيانها تمثل في رفض الرئيس العراقي الأسبق عبدالكريم قاسم لهذا الإعلان، وادعائه تبعية الكويت للعراق. وقد أسهم التهديد العراقي في تدعيم وجود مؤسسة الحكم في الكويت والتفاف الناس حولها؛ حيث إن دستور ١٩٦٢ نص على أن الحكم في الكويت وراثي في ذرية مبارك الصباح من الذكور، وهو العرف الذي كان سائداً منذ وفاة مبارك الصباح في عام ١٩١٥، وجاء الدستور ليحول هذا العرف إلى نص دستوري، أسهم في تثبيت شرعية حكم الصباح في

الكويت (Jill Crystal, 1992: 92). وقد أدى هذا التهديد العراقي للكويت إلى قيام الشيخ عبدالله السالم باستدعاء قوات بريطانية لحماية الكويت، وانتشرت هذه القوات على الحدود الكويتية العراقية قبل أن يستبدل بها قوات عربية؛ بموجب قرار من جامعة الدول العربية. وأسهمت "أزمة قاسم" أو "أزمة الاستقلال" في زيادة التقارب بين الأمير عبدالله السالم وجماعة القوميين العرب في الكويت؛ حيث تغير موقف الشيخ عبدالله السالم من التيار القومي، بعد أزمة ١٩٦١ وقبول الكويت في عضوية الجامعة العربية، من موقف متخوف من هذا التيار إلى موقف مؤيد له (الهاجري، ٢٠١٦: ٨٩)

ودعا الأمير عبدالله السالم كلاً من يعقوب الحميضي وعبدالله الرومي، وهما من التيار القومي، إلى العمل لديه في الديوان الأميري، كما قام بتعيين جاسم القطامي، وهو أحد قيادات التيار القومي الناصري في الكويت، في منصب وكيل وزارة الخارجية؛ ما أسهم في وضع أسس السياسة الخارجية الكويتية ذات التوجه القومي. كما قام الأمير، بعد تهديد قاسم، بتشكيل وفد رسمي برئاسة الشيخ جابر الأحمد وعضوية عدد من التجار والقوميين في الكويت، قام بزيارة عدد من الدول العربية وغير العربية لشرح الموقف الكويتي تجاه التهديد العراقي (الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٠٠-٢٠١). وقد أسهمت جولة الوفد في اقتناع القيادة السياسية في الكويت بأهمية تبني الكويت للنهج الديموقراطي، والمشاركة الشعبية في الحكم من أجل تحقيق مزيد من الدعم العربي والدولي لاستقلالها.

وكان الموقف العربي الداعم للكويت في هذه الأزمة، بقيادة الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر، من أهم العوامل التي أسهمت في زيادة التحالف بين الأمير عبدالله السالم والتيار القومي، الذي كان يعتبر أقوى التيارات السياسية وأكثرها تأثيراً في الكويت. ويشير عبدالله النفيسي إلى أن فترة حكم الشيخ عبدالله السالم واستقلال الكويت شهدت ظهور تيار "ناصري" قوي في الكويت، وكان لا بد من التهادن مع هذا التيار من أجل تحييده (النفيسي، ٢٠٠٩: ٤٦)؛ حيث كان الخطاب السياسي والإعلامي "الناصري" ينادي بسقوط الأنظمة

الوراثية في المنطقة العربية. وهو ما أسهم في قيام الشيخ عبدالله السالم بتحقيق بعض الإصلاحات الديموقراطية لمواجهة هذا الخطاب السياسي والمد الثوري واستيعابهما، وخصوصاً أن هذه الفترة شهدت سقوط بعض الأنظمة الوراثية في المنطقة، مثل النظام الملكي في مصر في عام ١٩٥٢، والنظام الملكي في العراق القريب جغرافياً من الكويت في عام ١٩٥٨. ونجحت الكويت في الحصول على عضوية جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٦١، وبعد شهر واحد فقط من إعلانها الاستقلال عن بريطانيا. وقد كان لمصر وعبدالناصر دور رئيس في تحقيق هذه الخطوة (النجار، ٢٠٠٠: ٦٤)؛ حيث برزت "أزمة قاسم" في ذروة المنافسة الإقليمية بين العراق ومصر، ولم تكن مصر ترغب في أن تضاف ثروة الكويت إلى العراق وتزيد من قوته على حساب الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تربط حينها مصر وسورية في اتحاد دولة واحدة (الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٤٤). كما لا يمكن إنكار دور القوميين العرب الكويتيين الذين أسهموا في إدارة ملف الاستقلال على المستوى العربي؛ حيث كانوا قريبين في توجهاتهم الأيديولوجية من التيار الناصري الذي تقوده مصر على المستوى العربي. وقد استغل الشيخ عبدالله السالم هذه النقطة في تحقيق أهداف الكويت الخارجية.

وعلى المستوى الدولي، كان استقلال الكويت في عام ١٩٦١ في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وأدت "أزمة قاسم" إلى تعثر انضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة؛ بسبب الفيتو السوفييتي في مجلس الأمن ضد قبول الكويت في المنظمة الدولية؛ حيث كانت موسكو حليفة لنظام عبدالكريم قاسم في العراق، الذي انتهج سياسات اشتراكية واضحة، وأقام تحالفاً سياسياً مع الاتحاد السوفييتي السابق. وعندما برزت "أزمة قاسم" واعترض العراق على استقلال الكويت، وحضرت القوات البريطانية لحماية الكويت ضد التهديد العراقي المحتمل، انتقل صراع الحرب الباردة إلى أروقة مجلس الأمن على حساب طلب الكويت حصولها على عضوية الأمم المتحدة.

وهكذا، أسهمت "أزمة قاسم" في اقتناع الشيخ عبدالله السالم بأنه يجب تحقيق عملية تحديث وإصلاح سياسي في الكويت، من خلال الدعوة لانتخابات المجلس التأسيسي ووضع دستور دائم للبلاد؛ من أجل إعطاء صورة إيجابية عن الكويت بأنها دولة يحكمها نظام ديمقراطي ودستوري بشكل يسهم في تحقيق هدف الحصول على قبول المجتمع الدولي لها. وربما أراد الشيخ عبدالله السالم من الدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته وضع دستور دائم للبلاد إتاحة الفرصة أمام التيار القومي للمشاركة في الحكم، واتخاذ تدابير وقائية لمواجهة المد الثوري القومي في المنطقة. وبالفعل وضع القوميون بصماتهم الواضحة في دستور الكويت، وحمل هذا الدستور صبغة قومية؛ حيث نص في ديباجته على ما يأتي: "نحن عبدالله السالم الصباح – أمير دولة الكويت – ورغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز، وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية.. وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي، صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه". كما نص الدستور في مادته الأولى على أن "الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية"، ونصت المادة الثالثة منه على أن "لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية" (دستور دولة الكويت، ١٩٦٢).

– أهم العوامل وراء تأسيس دستور ١٩٦٢:

في أعقاب استقلال الكويت صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢، وتضمن النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال، وكان بمثابة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم. وناط القانون الأساسي بالمجلس التأسيسي مهمة وضع دستور للبلاد. ويتكون المجلس التأسيسي من نوعين من الأعضاء: أعضاء منتخبين بالاقتراع العام السري المباشر وعددهم عشرون عضواً، وأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء، وكان عددهم ١١ عضواً، وجميعهم من أسرة الصباح الحاكمة. وتم انتخاب عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيساً

للمجلس التأسيسي، والدكتور أحمد الخطيب نائباً لرئيس المجلس. كما تم انتخاب لجنة الدستور التي تألفت من خمسة أعضاء. وأحالت اللجنة مشروع الدستور إلى المجلس التأسيسي لمناقشته وإقراره. وتم إقرار المذكرة التفسيرية للدستور في جلسة المجلس التأسيسي في ٣ نوفمبر ١٩٦٢، وتم تقديم الدستور إلى الأمير الشيخ عبدالله السالم الذي صدق عليه وأصدره في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ (أحمد الديين، ١٩٩٩: ٨-١١).

وقد أوجد الدستور الكويتي نظاماً سياسياً مزج بين مظاهر النظام البرلماني والنظام الرئاسي. ومن مظاهر النظام البرلماني في النظام السياسي الكويتي أن رئيس الدولة غير مسؤول وذاته مصونة لا تُمس؛ لأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه، إضافة إلى الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها؛ حيث إن أعضاء الحكومة هم أعضاء في البرلمان في الوقت نفسه بحكم وظائفهم. كما أقام الدستور توازناً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ بحيث يتيح للبرلمان إمكانية سحب الثقة من الوزراء، في الوقت الذي يعطي للسلطة التنفيذية إمكانية عدم التعاون مع البرلمان عن طريق سلطة حل البرلمان الممنوحة لرئيس الدولة. ومن مظاهر النظام الرئاسي في النظام السياسي الكويتي أن الدستور أعطى لرئيس الدولة صلاحيات واسعة، منها أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأنه يتولى تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية. كما أنه يملك بعض الصلاحيات التشريعية، منها إصدار المراسيم الأميرية، والتصديق أو الاعتراض على القوانين الصادرة عن البرلمان.

ولا شك في أن دستور عام ١٩٦٢ لم يظهر بشكل فجائي، ولكن ثمة عوامل أسهمت في ظهور هذا التحول الديموقراطي في الكويت، أهمها وجود إرث سياسي في الكويت متمثل في تجربة مجلس الشورى ١٩٢١. كما قامت أول تجربة انتخابية في الكويت عن طريق إنشاء المجلس البلدي في عام ١٩٣٠؛ حيث اختار الكويتيون عن طريق هذه الانتخابات المحدودة ١١ عضواً، ويرأس المجلس البلدي فرد من آل الصباح وفقاً للمادة الثانية من قانون البلدية. وتلت

انتخابات البلدية انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف في عام ١٩٣٦. وكان لتلك الانتخابات أثرها في زيادة الوعي بأهمية الشورى والمشاركة السياسية. وفي عام ١٩٣٨ أجريت انتخابات المجلس التشريعي، كما سبق ذكره (مسيرة الحياة الديموقراطية، مجلس الأمة). وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٥١، أجريت انتخابات مجالس البلدية والمعارف، كما أجريت انتخابات الصحة والأوقاف في ١ ديسمبر ١٩٥١. وتم انتخاب ١٢ عضواً لكل مجلس من المجالس المذكورة. وفي عام ١٩٥٤ أجريت انتخابات أخرى لمجالس المعارف والبلدية والأوقاف، وقدر عدد الناخبين في هذه الانتخابات بما يزيد على ثلاثة آلاف ناخب (النجار، ٢٠٠٠: ٥٠-٥٢). وبناءً على ذلك يمكن القول: إن دستور عام ١٩٦٢ امتداد تاريخي طبيعي لهذه التجارب السياسية "المؤسسية" التي بدأت منذ عام ١٩٢١.

كما أنه لا يمكن إغفال تأثير شخصية الحاكم الشيخ عبدالله السالم وفكره السياسي وخلفيته التاريخية في ظهور هذا الدستور؛ حيث كان، كما تمت الإشارة إليه، من المؤيدين للحركة الإصلاحية التي ظهرت في الكويت قبيل تأسيس المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨. وكما يقول (البغدادي، ١٩٩٤: ٤٩): "لاخلاف أن الشيخ عبدالله السالم كان يتمتع بنظرة سياسية متطورة قياساً إلى الزمن الذي ظهر فيه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مواقفه المؤيدة لمبدأ المشاركة الشعبية، حتى إنه اقترح تسمية المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨ بـ "مجلس الأمة التشريعي" إيماناً منه بأهمية دور الشعب في صناعة القرار السياسي. وكذلك دور الشيخ عبدالله السالم في الدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور دائم للبلاد". وتتجلى شخصية عبدالله السالم التي تؤمن بأهمية المشاركة السياسية – كما يشير سامي النصف (٢٠١٦) – في أنه تبنى النهج الديموقراطي بعد استقلال البلاد في عام ١٩٦١، في الوقت الذي كان فيه النظام الديموقراطي غير موجود إلا في مناطق محدودة من العالم في الدول الغربية، أما الأغلبية المطلقة من دول العالم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فكان نظام حكم الفرد الواحد هو السائد فيها.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنه لا يمكن إغفال التأثير المجتمعي الداخلي في تأسيس دستور عام ١٩٦٢؛ حيث ظهر تغير اجتماعي في المجتمع الكويتي خلال فترة الخمسينيات، صاحبه تحول في النمط الاقتصادي السائد بعد ظهور الثروة النفطية، وتغير في المشهد السياسي الداخلي، بشكل أسهم في ظهور حراك سياسي شعبي داخلي كان يطالب بعودة المشاركة السياسية وتأسيس الدستور. ويعتبر هذا الحراك السياسي امتداداً تاريخياً للحراك الذي ظهر في فترة الثلاثينيات الذي قادته "الكتلة الوطنية" وأسهمت في تأسيس المجلس التشريعي ١٩٣٨. والمفارقة أن الشخص الذي أصبح رئيساً للمجلس التأسيسي، الذي وضع الدستور في عام ١٩٦٢، عبداللطيف ثنيان الغانم، كان أحد أعضاء المجلس التشريعي الذين سُجنوا لنحو خمس سنوات بعد الصدام مع الحاكم وحل المجلس في عام ١٩٣٩.

وعلى الجانب الآخر، هناك عوامل خارجية لا تقل أهمية عن هذا التأثير الداخلي، تتمثل في "أزمة الاستقلال" أو كما عُرفت بـ"أزمة قاسم" في عام ١٩٦١، التي كان لها انعكاس داخلي في الكويت، وذلك في توجه الشيخ عبدالله السالم "لإجراء مصالحة وطنية" (الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٥٠)، وتحقيق نوع من التأييد الشعبي الداخلي، وترسيخ الشرعية السياسية للنظام الكويتي من خلال الدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي، مهمته وضع دستور دائم للبلاد. وقد كان الشيخ عبدالله السالم – كما يشير (الهاجري، ٢٠١٦: ٦٦) – يرى أن المد القومي يهدد الأنظمة الحاكمة في الخليج، خصوصاً بعد انحسار النفوذ البريطاني في المنطقة. وقد أدت "أزمة قاسم" إلى تعثر قبول الكويت في منظمة الأمم المتحدة بسبب الفيتو السوفييتي في مجلس الأمن. وبناءً على ذلك، سعت الكويت إلى محاولة تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، من خلال وضع أسس دولة المؤسسات والقانون بتأسيس الدستور ومجلس الأمة المنتخب. وكما يقول البغدادي (١٩٩٤: ٣٩): "تحول الكويت إلى دولة دستورية قد دعّم من وضع المجتمع الكويتي ونظام الحكم كدولة مستقلة ذات سيادة وديموقراطية في مواجهة العالم الغربي الذي يتخذ من المفاهيم الديموقراطية معياراً في تعامله مع

دول العالم الثالث، خاصة منطقة الخليج ذات الأنظمة الملكية التقليدية، دون إنكار لدور الظروف الخارجية مثل الأزمة التي افتعلها النظام العراقي في تسريع التوجه في هذا السبيل".

وبناءً على كل ما سبق، فإنه يتضح أن التطور السياسي في الكويت المتعلق بوضع دستور ١٩٦٢، كان متأثراً بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، وكذلك ذاتية متعلقة بشخصية الحاكم الشيخ عبدالله السالم وخلفيته التاريخية وفكره السياسي. وكما يقول الرميحي (١٩٧٥ ب: ١٢١): إن "التغير لا يمكن أن يكون خارجياً فقط؛ أي بعوامل من خارج المجتمع، وهو كذلك لا يمكن أن يكون بعوامل داخلية فقط؛ إذ إننا نقرّ بأن التغير عملية ديناميكية أو بالأحرى ديالكتيكية، فيها مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية".

وفي واقع الأمر، فإن إصدار دستور ١٩٦٢، وما تبعه من وجود برلمان منتخب، له صلاحيات دستورية واسعة تصل إلى عزل الوزراء، وإسقاط الحكومات ورد القرارات الأميرية، قد أعطى التجربة السياسية في الكويت دفعة قوية أسهمت – بشكل كبير – في ترسيخ وتطوير هذه التجربة الرائدة في المنطقة. وعلى الرغم من حظر الأحزاب والجماعات السياسية في الكويت، فإن ذلك لم يمنع التيارات والقوى السياسية، مثل الليبرالية والإسلامية وفي وقت سابق القومية والناصرية، من الظهور بشكل عملي في الساحة السياسية الكويتية، وممارسة العمل السياسي والتأثير في عملية صنع القرار في الكويت.

وقد أسهم دستور ١٩٦٢ وما تبعه من انتخاب المجلس التأسيسي في عام ١٩٦٢، ومجالس الأمة المتعاقبة ابتداءً من عام ١٩٦٣، في توسيع المشاركة الشعبية في الكويت؛ حيث برزت في المجتمع الكويتي في هذه الفترة طبقة وسطى عريضة، وشرائح اجتماعية وقوى سياسية جديدة أصبح لها تأثيرها الملحوظ في الحياة السياسية في الكويت، مقارنة مع تجربة المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨، التي استحوذت فيها طبقة التجار على العمل السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار. ولا شك في أن ظهور الثروة النفطية قد قلل من

اعتماد الأسرة الحاكمة والنظام في الكويت على طبقة التجار. ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق تغير معادلة "التحالف"، إن صح التعبير، بين التجار والحاكم في الكويت، كما لا يعني البتة اختفاء تأثير ونفوذ التجار في الكويت على جميع الأصعدة، فمازال لهذه الطبقة ثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكبير في الكويت.

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على عملية التطور السياسي في الكويت منذ نشأتها حتى وضع دستورها في عام ١٩٦٢. وخلصت إلى نتيجة رئيسية مفادها أن تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كان على الدوام محصلة لتأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية والشخصية للحكام. كما توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه يمكن تقسيم المراحل الرئيسية لعملية تطور النظام السياسي في الكويت خلال فترة الدراسة إلى أربع مراحل رئيسة، هي:

١ – المرحلة الأولى: وتمتد من نشأة الكويت ككيان سياسي وتولي الحاكم الأول صباح الأول الحكم فيها، إلى تولي الشيخ مبارك الصباح الحاكم السابع السلطة في ١٨٩٦. وقد اتسم النظام السياسي في هذه الفترة بالبساطة وعدم التعقيد، وكان أقرب إلى النظام العشائري التقليدي القائم على أساس الشورى والحكم المشترك.

٢ – المرحلة الثانية: وتمتد من تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم في ١٨٩٦ إلى وفاة الشيخ سالم المبارك في ١٩٢١، وقد اتسم النظام السياسي خلال هذه المرحلة بزيادة تأثير المتغيرات الخارجية على الوضع السياسي في الكويت، وكان النظام السياسي في الكويت خلال هذه الفترة أقرب إلى شكل النظام الفردي.

٣ – المرحلة الثالثة: وتمتد طوال فترة حكم الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١–١٩٥٠)، وقد شهد النظام الحاكم في الكويت خلالها تطوراً سياسياً

ملحوظاً، تمثل في العودة إلى المشاركة في الحكم والانتقال بهذه المشاركة من الشكل العرفي التقليدي إلى صورة النظام المؤسسي، وذلك بتأسيس مجلس الشورى في ١٩٢١، والمجلس التشريعي في ١٩٣٨، وكان النظام السياسي في الكويت أقرب إلى شكل الحكم المشترك خلال الفترة الأولى لحكم الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١– ١٩٣٩)، وأقرب إلى صيغة النظام الفردي في الفترة الثانية من حكمه (١٩٣٩– ١٩٥٠).

٤ – المرحلة الرابعة: وهي التي بدأت منذ تولي الشيخ عبدالله السالم الحكم في ١٩٥٠ حتى وضع دستور الكويت في ١٩٦٢. وهي المرحلة التي يمكن تسميتها بمرحلة التمهيد للمرحلة الدستورية التي بدأت منذ عام ١٩٦٢. وقد شهدت هذه المرحلة تحولاً اجتماعياً ملحوظاً في المجتمع الكويتي، وتطوراً سياسياً نوعياً من خلال وضع دستور ١٩٦٢. وكان النظام السياسي في الكويت خلال هذه الفترة أكثر انفتاحاً وتطوراً مقارنة بالفترات الزمنية السابقة، وترجع هذه النتيجة إلى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، كما أن شخصية الحاكم حينها الشيخ عبدالله السالم لعبت دوراً محورياً في تحقيق هذا التطور السياسي الإيجابي.

ومما سبق، يتبين أن النظام السياسي في الكويت شهد مرحلة تطور سياسي جديدة بدأت منذ وضع الدستور في ١٩٦٢ حتى اليوم، وهي التي يمكن تسميتها بـ "المرحلة الدستورية"، وقد مرت عملية التطور السياسي في الكويت بمنعطفات رئيسية خلال هذه الفترة. وبناءً عليه، توصي هذه الدراسة بالنسبة للدراسات القادمة حول موضوع التطور السياسي في الكويت البحث في هذه المرحلة، ورصد تأثير العوامل الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت خلالها. خصوصاً مع تزايد تأثير المتغيرات الخارجية في عملية التطور السياسي في الكويت؛ حيث لا يمكن إغفال تأثير متغيرات خارجية رئيسية، من مثل (حرب يونيو، ١٩٦٧، والثورة الإيرانية في ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٠، والغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠)، في تطور النظام

السياسي في الكويت. كما توصي الدراسة بالنسبة للدراسات القادمة حول الموضوع نفسه بالتركيز على دراسة تأثير العوامل الشخصية للحكام في تطور النظام السياسي في الكويت، من خلال التعمق بشكل أكبر في تحليل شخصيات حكام الكويت وخلفياتهم التاريخية، ودراسة أثر ذلك في التغيرات التي شهدها النظام السياسي في الكويت.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- البغدادي، أحمد. (١٩٩٤). **الشيخ عبدالله السالم. إنساناً.. ورجل دولة.** الكويت: دار قرطاس للنشر. الطبعة الأولى.
- الخطيب، أحمد. (٢٠٠٧). **الكويت من الإمارة إلى الدولة. ذكريات العمل الوطني والقومي.** إشراف: غانم النجار. المغرب. المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى.
- الديين، أحمد. (٢٠١٢). ملامح من التاريخ السياسي في الكويت. **الطليعة**. الكويت.
- الديين، أحمد. (١٩٩٩). **ولادة دستورالكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر. الطبعة الثانية.
- السقاف، أحمد. (١٩٨٣). **تطور الوعي القومي في الكويت.** قضايا عربية ٣. رابطة الأدباء في الكويت.
- أبوحاكمة، أحمد مصطفى. (١٩٨٤). **تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠– ١٩٦٥.** الكويت: ذات السلاسل. الطبعة الأولى.
- الشيباني، أروى محمد بن إبراهيم. (٢٠٠٤). **أوراق منسية من حياة الشيخ أحمد الجابر الصباح.** الكويت. منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق. الطبعة الأولى.
- العلاقات الكويتية البريطانية. مقاتل من الصحراء. استرجعت في تاريخ ٢٠١٧/٤/٨ من <www.moqatel.com>.
- الخصوصي، بدر الدين عباس. (١٩٨٤). **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر.** الجزء الثاني. الكويت: ذات السلاسل. الطبعة الأولى.
- الخصوصي، بدر الدين عباس. (١٩٧٩). النشاط الروسي في الخليج

العربي ١٨٨٧-١٩٠٧. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.** مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. العدد ١٨. السنة الخامسة.

- الإبراهيم، حسن علي. (١٩٨٠). **الكويت.. دراسة سياسية.** الكويت: مؤسسة دار العلوم. الطبعة الثالثة.
- السعدون، خالد. (٢٠١٣). **العلاقات السياسية العراقية-الكويتية زمن الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩ كما صورتها الوثائق البريطانية.** لندن: دار الحكمة. الطبعة الأولى.
- النقيب، خلدون. (١٩٩٦). **صراع القبليّة والديمقراطية: حالة الكويت.** بيروت: دار الساقي. الطبعة الأولى.
- الشمري، خلف. (٢٠١٠). **المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك الصباح ويوسف الإبراهيم ١٨٩٦-١٩٠٦.** الأردن: دار السلاطين للطباعة والنشر.
- دستور دولة الكويت (١٩٦٢).
- النصف، سامي. (٢٠١٦). عبقرية الشيخ عبدالله السالم. العربية الحدث. ٢٠ أبريل ٢٠١٦. استرجعت في تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٥ من: <www.alarabiya.net/ar/politics/2016/04/20>.
- مليري، ستانلي ج. (٢٠١٢). **الكويت قبل النفط. مذكرات س. ستانلي ج. ماليري. الطبيب في البحرين والكويت ١٩٠٧-١٩٤٧.** ترجمة وتقديم: محمد الرميحي. دبي: دار مدارك للنشر. الطبعة الثالثة.
- الشمري، سعود مشعل. (٢٠٠٨). **التوجه القومي في الكويت.** الكويت: مكتبة الكويت الوطنية. الطبعة الأولى.
- الأصقة، سلطان فالح. (٢٠١٤). **إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥.** الكويت: ذات السلاسل. الطبعة الأولى.

- الحمدي، صبري فالح. (٢٠١٣). **الخليج والجزيرة العربية في المصادر الروسية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى.
- الهاجري، عبدالله. (٢٠٠٩). تطور العلاقة التاريخية بين آل صباح والتجار في الكويت منذ النشأة حتى عهد الشيخ عبدالله السالم. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية.** مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. العدد ١٠٦. السنة ٢٧.
- الهاجري، عبدالله. (٢٠١٦). موقف الشيخ عبدالله السالم من التيار القومي في الكويت إبان أزمة ١٩٦١ م. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.** مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. العدد ١٦١. المجلد ٤٢.
- الهاجري، عبدالله. (٢٠١٧). **تاريخ الكويت. الإمارة والدولة.** الكويت. الطبعة الأولى.
- عمر، عبدالله. (٢٠١٢). إضاءة على خلفية المشهد السياسي في الكويت. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. الدوحة. استرجعت في تاريخ ١٥/٥/٢٠١٦ من: <www.dohainstitute.org>.
- النفيسي، عبدالله فهد. (٢٠٠٩). **الكويت: الرأي الآخر.** لندن: دار الحكمة. الطبعة الأولى.
- أسيري، عبدالرضا علي. (٢٠١٢). **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات.** الكويت: مطابع الوطن. الطبعة ١٢.
- الرشيد، عبدالعزيز. (١٩٩٩). **تاريخ الكويت.** الكويت: دار قرطاس للنشر. الطبعة الثالثة.
- التميمي، عبدالملك خلف. (٢٠٠٦). **أبحاث في تاريخ الكويت.** الكويت: دار قرطاس للنشر. الطبعة الثانية.
- النجار، غانم. (٢٠٠٠). **مدخل للتطور السياسي في الكويت.** الكويت: دار قرطاس للنشر. الطبعة الثالثة.

- الخترش، فتوح عبدالمحسن. (١٩٨٤). **تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠-١٩٢١.** الكويت: منشورات ذات السلاسل. الطبعة الثانية.
- المديرس، فلاح عبدالله. (٢٠٠٨). **تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية وأثر الاحتلال العراقي فيها.** الكويت: دار قرطاس للنشر. الطبعة الأولى.
- سليم، محمد السيد. (٢٠٠٨). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين.** القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- الفيلي، محمد. (٢٠١١). الكويت من الكيان السياسي إلى الدولة. **مجلة العربي.** العدد ٦٢٧. استرجعت في تاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ من: <www.alarabimag.com>.
- الرميحي، محمد غانم. (١٩٧٥). حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.** العدد ٤. السنة الأولى.
- الرميحي، محمد غانم. (١٩٧٥ ب). **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.** الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- العنزي، محمد نايف. (٢٠١٥). **أبحاث في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر.** الكويت: مكتبة آفاق. الطبعة الثالثة.
- مذكرات خالد سليمان العدساني. استرجعت في تاريخ ٢٠١٦/٥/٢١ من <www.khamoosh,com/books>.
- مسيرة الحياة الديمقراطية. مجلس الأمة. استرجعت في ٢٠١٧/٤/٧ من <www.kna.kw>.
- الزيدي، مفيد. (٢٠١٢). **التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (١٩٧١-٢٠٠٣).** بيروت: منتدى المعارف. الطبعة الأولى.

- الصباح، ميمونة خليفة. (٢٠١٣). **الكويت في ظل الحماية البريطانية "القرن العشرين"**. الكويت: مطابع الوطن. الطبعة الخامسة.
- الجاسم، نجاة عبدالقادر. (٢٠١٠ أ). **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**. الجزء الأول. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية. الطبعة الأولى.
- الجاسم، نجاة عبدالقادر. (٢٠١٠). **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**. الجزء الثاني. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية. الطبعة الأولى.
- الحمود، نهلاء داود. (٢٠١١). بدايات الحراك الفكري – الثقافي ونشأة المكتبات في الكويت ١٩١٢–١٩٥٢. **مجلة العلوم الاجتماعية**. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. المجلد ٣٩. العدد ٤.
- الرجيب، وليد. (٢٠١٤). **تاريخ الصراع السياسي في الكويت**. التيار التقدمي الكويتي. ١٨/٤/٢٠١٤. استرجعت في تاريخ ١٤/٥/٢٠١٦ من <www.taqadomi.com>.
- القناعي، يوسف بن عيسى. (١٩٨٧). **صفحات من تاريخ الكويت**. الكويت: منشورات ذات السلاسل. الطبعة الخامسة.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Crystal, J. (1992). *Kuwait. The Transformation of an Oil State*. Routledge Taylor & Francis Group. London and New York.
- Crystal, J. (1990). *Oil and the Politics in the Gulf. Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*.
- Herb, M. (2016). *The Origins of Kuwait's National Assembly*. Middle East Centre. Kuwait Program. London School of Economic and Political Science. March 2016.
- Tetreault, M. A. (2000). *Stories of Democracy. Politics and Society in Contemporary Kuwait*. Columbia University Press. New York.